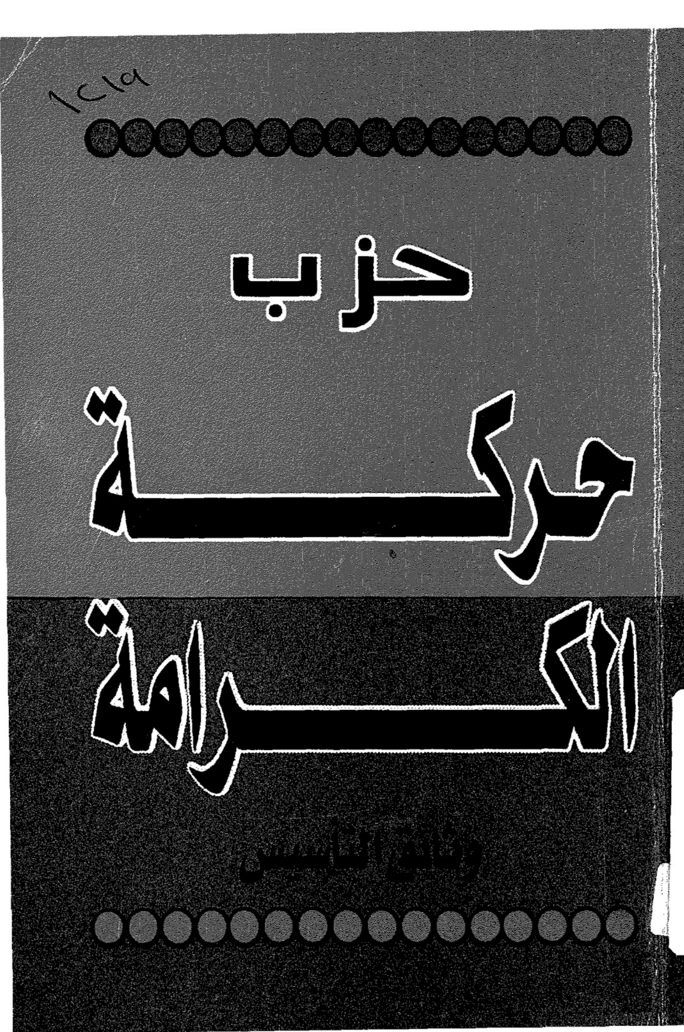

حزب
حركة
الكرامة
وثائق التأسيس

حزب
حركة الكرامة

وثائق التأسيس

- البرنامج السياسى
- لائحة النظام الداخلى
- قائمة المؤسسين

المقدمة إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى

وفقاً لأحكام القانون ٤٠ لعام ١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ولقد كرمنا بنى آدم }

صدق الله العظيم

البرنامج السياسى

لسنا مجرد حزب يضاف، بل حـركة تجمع، تصون ولا تبدّد، تعتزّ بحضارة الأمـة ووحدة النسيج الوطنى، وتدرك تـواصل الأجيـال والمدارس فى ملاحم الكفـاح والنهضـة، ننطلق من عـروبـة مصر، ونستنـد إلى مطامح الأكثـريـة السـاحقة من الشعب، ونستلهم أشـواق النـاس للتوحيـد والمسـاواة والحريـة والتقدم، ولا نتـوه فى دروب وفـروع تلهى عن الأهـداف الكبرى الجامعـة، ولا ندخل فى سجـال عقيم يفتت تماسك المجتمعات ويـذهب بريح الأوطان، ولا نقف على أطـلال الماضى، بل نتطلع لإقتحـام المستقبل، ونتقـدم بخطى واثقـة عـارفـة، لكسر أطـواق التخلف، والخروج من سجن الهزائم، ونستمسك بنـور الأمل نشق بـه ظـلام اليأس، ونؤمـن بحق مصر وأمتها العـربيـة فى النهضة الممكنة بحيوية أجيالها الجديدة على مطالع القرن الجديد والألفية الجديدة.

لا نحلق فى فضاء من خيـال، ولا تشدنا قيـود الجاذبية الأرضية إلى ركام المذلة والهوان، ونؤمن بالتجديد فى غير ما تبديـد، نستلهم حكمة التاريخ فى إنفتـاح على لغات العصر، نصـون الثوابت ونتفـاعل مع المتغيرات، ونسعى لنهضـة عظمى نبتعث بها الأمـة من رقـاد، نهضـة بـالإستقـلال الشـامل وتحريـر الإرادة الوطنيـة وفك القيـود الأجنبيـة المفروضة عليها، نهضة بتحريـر الناس وتصفية مؤسسة الفساد وإنتزاع الديمقراطية للشعب كله، نهضة بالتوحيد القومى وبنـاء مجتمع الوحدة العـربية بصياغـات شعبية مبدعة واعية، نهضة بـالتنمية المخططة والاقتصاد الكفء المستقل المتكـامل عربيًـا، نهضة بكفـاية الإنتـاج وعدالـة توزيع الثروة ونشر مظلة الضمان الاجتماعى وفاء بحقوق أوسع فئات الشعب وأعرض طبقاته، نهضة بكسر الاحتكار فى مجالات الذرة والفضاء وبقفزة علمية وتكنولوجية هائلة تجتمع لها كافـة الطاقـات والقدرات والامكانيـات، نهضة

بتجديـد الذات الحضــارية وحمايتهـا من جمود الانغلاق ومخاطـر الذوبـان ووصل ما انقطع مع مـواريثنا الحيـة والانفتـاح الواثق على حقـائق العصر وعلومـه ومنجزاتـه وثوراته وحضـــاراته جميعًا، نهضة بعقـد اجتماعى جديد يعيـد تنظيم البيت الـوطنى ويجدد دســاتيره ومـواثيقـه، نهضة بعقد قومى جديد يعيد تنظيم البيت العربى، نهضة بعقـد حضــارى جديـد تـؤكـد به مصر دورهـا القيـادى الطبيعى فى وطنهـا العـربى وعالمهـا الإسـلامى والثـالثى المترامى الأطـراف، نهضة تـؤهل مصر لدور تستطيعـه فى تغيير العالم وجعلـه أكثر إنسـانية وتـوازنًا وعـدالة بمـد الجســور مــع شعـوب وحضــــارات الشرق والجنـوب فى مواجهة طغيان غربى عصف واستبد.

ونؤمـن أنه لا نهضة بـدون التغيير، ونثق بقـدرة الأمة حين تستيقظ عقولها وتنطلق طاقـاتها وتتراص صفوفها، فالأمــة التى حققت ما كـان تقدر على صنع ما يكـون، أمة

المجد والعزة والكرامة تقدر على صنع الغد الأفضل، ونحن ننتسب لأعظم ما فى هذه الأمة ننتسب لقدرتها الفائقة على التحمل والصبر والكيد للظالمين، ننتسب لعبقريتها الفياضة فى دماء شهدائها وعرق كادحيها وعقول ووجدان المؤمنين بأقدارها، ننتسب لحقائق الجغرافيا والتاريخ والمقدرة على التفاعل الكفء مع فوران الدنيا من حولنا، ننتسب لقدرة إنسانها الحر على رفض المذلة والهوان والقهر والفساد والعجز، لقد آن لنا أن نرفع الرأس وأن نحطم القيود وأن لنا أن نستمسك بـ «العروة الوثقى» التى تشفع كرامة الناس بكرامة الوطن وكرامة الأمة.

الكرامة: وطنية جامعة

● **أول قولنا: أننا نعتز بتراث الأمة**، ونؤكد على وحدة الشعب بمسلميه ومسيحيه وإتصال نسيجه الاجتماعى التاريخى، ونؤمن بحق المواطنة الكاملة للجميع، ونعد حركتنا إمتدادًا ناميًا لخط التفاعل الخلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية والإسلام الحضارى فى انفتاح على تيارات العصر وثورات العلم والتكنولوجيا، وننحاز لأغلبية الشعب من الفقراء والقوى العاملة والمنتجة والأجيال الشابة، ونسعى لإعادة بناء مصر على قواعد الاستقلال والديمقراطية والكفاية والعدل، وتأهيلها لقيادة حركة التوحيد العربى والتضامن الإسلامى، وبناء «تحالف المستضعفين» من شعوب وحضارات الشرق والجنوب فى مواجهة طغيان الهيمنة الغربية الأمريكية.

● **وأول سعينا: كتلة تاريخية تضم الأكثرية الساحقة من الشعب**، نعبر عن مصالحها المشروعة فى النهضة والتقدم والعدالة، ونؤكد على هويتها الجامعة المتسقة، فلا تناقض بين الانتماء للوطن أو العروبة أو الدين، وحب المصرى لمصر لاينفى عنه إيمانه كمسلم أو كمسيحى، والإنتماء لمصر لا يجب الانتماء للأمة العربى، والكل شركاء على قدم المساواة فى الحضارة العربية الإسلامية، إنها دوائر انتماء متداخلة ومتكاملة، وهى طبقات متراتبة فى جيولوجيا التكوين التاريخى للأمة، ومحاولات إثارة الاقتتال أو افتعال التصادم بين جوانب الإنتماء

الـواحد محكـوم عليهـا بالفشل، فهى محاولات يـائسـة، لتمزيق مـا لا يمـزق، وهى محاولات آثمـة لهدم حضـارة التـوحيـد ومنجـزاتها عبر التـاريخ. ففى ظل حضـارة التـوحيـد نشأت وتطـورت قيم المسـاواة، والمساواة لا تعنـى المثلية، المساواة تعنـى أن تتساوى الفرص وتتكـافأ كأسـاس مقبول للثواب والعقـاب فى الدنيـا والأخرة.. ونحن مـع أغلبية الشعب الحالمة بمجتمع الـوحـدة والمسـاواة، نحن مع أغلبيـة الشعب المهاجـر إلى المثال المنشود، نحن مع الكثـرة الكادحة المنتجة ضـد القلة المسيطرة، وتلك هى الكتلة التاريخيـة التى نعتصم بشعابها ومصالحها وهويتها الجامعة.

● **وأول إيماننا عروبة مصر**، والعروبة ليسـت شعارًا نجتلبه أو نبتـدعه، العـروبة ليست اختيـارًا ولا إضطـرارًا، وعروبـة مصر هى أم الحقائق فى كتـاب الجغرافيـا والتاريخ،ولا مجال لمنـازعة عـروبة مصر بـالفرعـونية ولا بغيرهـا، فعروبـة مصر كامنـة فى نسيجها واتجاهـات حـركتها قبـل الفتح العربى بآلاف السنين، مـوضع مصر أتـاح لها أول دولة فى التـاريخ، وبيئتها الفيضية الغـامرة جعلتها الأسبق إلى القـانون والنظام والحضـارة، وإمبراطورية مصر كـانت الأولى واستمرت قـرابة الألف عام، ولم تكن مصر بالموقع فى عزلـة عن محيطها الذى يعرف الآن باسم الوطن العربى، وقبل ميلاد دولة وحضارة مصر كان عصر الجليد، ومع ذوبان الجليد ذابت المنطقة كلها فى هجرات وتفاعلات ثقافية مبكرة، كانت الجنسية قـاعدة التداخل والتقارب، وتـوالت تجليات الإحتكاك فى اللغة ومعارك البقاء، فى اللغة المصرية القديمة ظهرت «عشرة آلاف» كلمة

من اللغة العربيـة، وكانت مصر فى عزها الأول تدق على بـاب عروبتها فى إلحاح وثبات، وكانـت معاركها الكبرى أشبه بدوريـات استطلاع وبحث متصل عن قدر عـربى تأخر اكتماله لآلاف السنين، كـانت أعظم معارك مصر فى الشرق، حـدث ذلك مع «مجدو» تحتمـس و«قـادش» رمسيس، بعدهـا وقعت مصر فريسـة لأطول مـراحل استعمار فى التاريـخ، وجاء الفتح العربى ليرفع عنها نير احتلال رومـانى دام ألف عام، كانت مصر الصابـرة تقدم قـوافل الشهداء، وكانت تلتف حـول عقيدة التـوحيد فى الكنيسـة القبطية الصـامـدة، كانت مصر ملجـأ وملاذًا للسيـد المسيح وبشـارة القـديس مـرقس كـاتب الإنجيل الثـانى، ومع الفتح العـربى أصبحت هى ـ أيضا ـ الملجأ والملاذ لعقيدة الإسلام الخاتم، وبعد الفتح ـ فى القـرن السابع الميلادى ـــ حدث أعظم تطـور قطعى فى حياة مصر الثقافيـة والروحيـة، ودخلت عناصر مـن المراحل السابقـة فى شخصية مصر العربية المكتملة، أصبح الكـل عربًا وافدين أو أصليين مسلمين أو مسيحيين، وانعقدت الزعامة لمصر رغم أنها لم تكن دارًا لخلافة، وتوالت أعظم معارك مصر دفاعًا عن ديـار العرب والإسلام، فى معارك «حطين» و«عكا» وبـرارى الدلتـا هزمت حملات الفـرنجة التى تخفت زورًا وراء نصرة الصليب، وهزمت حملات المغول فى «عين جالوت»، وانتفضت على عهود العجـز والظلام التركى بحركـة على بك الكبير لضم الشام أواسط القرن الثامن عشر، وتأكد الدور القيادى لمصر عربيًا بحملات محمد على لفتح السودان وضم الجزيـرة والشـام وشمال افريقيا العـربى، وكادت الخلافة تعـود للعرب بقيادة مصر لـولا أن تدخل التحـالف الغربى لمنع

سقوط الأستانة، كانت حركة مصر عربية بحقائق الجغرافيا والتاريخ، كانت كذلك رغم أن حكامها كانوا من غير المصريين أو من غير العرب، كانت مصر تمصرهم وتعربهم بالسنن والطبائع والطموح، ثم فرضت عليها العزلة بالاستعمار الأوربي لعقود طويلة مريرة، وحين تحررت مصر عادت إلى دورها العربي بقيادة جمال عبدالناصر.

● **وأول مرجعنا: تراث وانجازات وملامح النهضة الحديثة فى مصر**، ونحن لا ننطلق من تصورات ايدلوجية بقدر ما نقرأ الحقائق كما جرت، ونستخلص الدروس وقوانين الحركة العامة، وطبيعى أن نهضة مصر أو كبوتها ظلت هى المقياس الراجح لحال العرب بعامة والقصة ليست وليدة ظروفنا الآن، ولا هى قصر على شواهد الماضى القريب، فقد كان طبيعيًا أن تكون مصر أقدر على التجدد الذاتى، فلها مزايا فريدة فى الموقع والموضع الجغرافى، ولها العمق التاريخى الثقافى الممتد عشرات القرون، وقد تزايدت كثافة دورها القيادى على مسرح المنطقة بعد تداعى أدوار دمشق وبغداد وتعثر الأستانة، كانت مصر هى التى هزمت حملات أوربا باسم الصليب التى استمرت أكثر من مئتى عام، وكانت مصر هى التى ردت حملات المغول التى اجتاحت بغداد وانهت حكم العباسيين، ورغم أنها تحولت إلى جزء من الخلافة العثمانية، فقد حافظت مصر على استقلالها التقليدى المستقر فى ظل أدوار الخلافة المتتابعة، ودعم دور مصر أن خلافة الأستانة راحت تترنح تحت ضربات أوربا بنهضتها البازغة، كانت أوربا الاستعمارية قد حققت نجاحاتها الأولى باكتشاف الأمريكتين، ثم تمت لها السيطرة على الشرق

الأقصى بعد اكتشـاف طريق رأس الرجاء الصـالح، ثم نجحت أوربا فى تقليم أظافر القوة العثمانية، ثم اتجهت أوربا بميراثها العدوانى لاحتواء القلب العربى الإسلامى، وكانت حملة نابليون على مصر طليعة الزحف، ولم تكن الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر سنة ١٧٩٨، لم تكن هى التى صنعت اليقظة العربية، وإنما وجدت الأزهـر يموج بتيارات جديدة تتعـدى جدرانـه إلى الحياة فى مصر كلهـا، كان الشيخ حسن العطـار - أستـاذ رفاعـة الطهطاوى - يقود حـركـة تجديد فى مـؤسسة الأزهـر التعليمية، وترافق التجـديد مع بواكير نهضة سياسيـة واقتصادية على عهد المملوك على بك الكبير منذ أواسط القـرن الثامن عشر، ورغم قسوة وفظاظة حملة نـابليون (الذى قتل ٣٠٠ ألف مصرى، بينما لم يكن عدد سكان مصر وقتها يزيـد عن ٢,٥ مليون نسمة)، رغم ذلك ذهبت الحملة كالـزبد الـذى يذهـب جفاء، وقـاد الأزهر حملـة مقاومـة شعبية أنهت الاحتلال الفرنسى فى ثلاث سنوات فقط، وتلك تجربة بليغة تثبت حيوية الشعب المصرى وقتها، بعدها بقليل بدأت تجربة النهضة الأولى مع دولة محمد على، قام الجيش العصرى الحديث، وزيدت رقعة الأرض الزراعية ونشأت حـركة تصنيع ضـخمـة بمعاييرزمـانها، وسرعان ماتـردد رجع الصدى فى أقطار عربية أخرى، وتوالت محاولات «بشير الثانى» فى لبنان و«داود باشا» فى العراق و«البـاى أحمد» فى تونس، وسعت تلك التجارب كلها إلى استقلال العرب عن الدائرة العثمانية الممعنة فى التخلف، وسعت حملات محمـد على إلى امبراطوريـة عـربية متحـدة، ثم جـرى العصف بالتجربـة كلها مع توقيع معاهـدة لندن ١٨٤٠، وتحولت مصر إلى عزب

وتكايا واقطاعيات تحت سيطرة غربية تطورت إلى احتلال بريطانى مباشر عام ١٨٨٢، وانسحبت فكرة النهضة من معمل الواقع إلى مقاعد الدرس بعد هزيمة ثورة عرابى، كان التفكير فى النهضة يجرى دائماً تحت حد السيف الغربى، فقد تعرضت ثقافتنا الذاتية لتجربة صدام طويل دام مع الغرب، وتعرضت ثقافتنا لفقدان التوازن فى تجارب تحديثها بين جوانبها المادية والمعنوية، وكانت النتيجة: شيوع الإزدواج بين، الموروث والوافد، ثم كانت محاولات التجاوز أو «التوفيق الفعال» بين ثقافة الذات وحقائق العصر، والتوفيق الذى نقصده ليس وسطاً حسابيًا، التوفيق المقصود هو موقف نوعى أرقى يتجاوز نقائص نقيضين هما «الانغلاق على الموروث» و«الانغماس فى الوافد» وقد اكتسب التوفيق المقصود «فعاليته» من وثوق ارتباطه بتجارب ومحاولات النهضة فى التطبيق والفكر والسياسة، واستمر خط التوفيق الفعال متصلاً من تجربة محمد على ـ وإن شابها تقليد النموذج الغربى ـ إلى ثورة جمال عبدالناصر، فقد دعا رفاعة الطهطاوى إلى مفهوم الدولة الدستورية مع نبذ الاحتكار الاقتصادى الممنوع شرعًا، ثم جاء الدور الأبرز لمدرسة جمال الدين الافغانى المرتبطة بثورة عرابى، التى أكدت على مفهوم السلطة «المدنية»، وفرقت بوضوح بين شعارى «الجامعة الإسلامية» و«الخصوصية القومية للعرب»، وفى النصف الأول من القرن العشرين اتسعت قاعدة الازدواج بين الوافد والموروث. فى المجتمع والنخب، وظل تيار «التوفيق الفعال» حاضرًا بقوة فى تجربة الحزب الوطنى وطلائعه المسلحة التى فجرت ثورة ١٩١٩، وربط الحزب بين

الانتماء الوطنى والقومى والدائرة الإسلامية مع اهتمام متزايد بالعدل الاجتماعى، وجاءت حركات الأجيال الجديدة وفى قلبها امتدادات متطورة لخط «التوفيق الفعال» فى بيئة الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تنامى حضور القضية الاجتماعية والقضية القومية، وجاء جمال عبدالناصر تجسيدًا حيًا ومبدعًا لصيغة «التوفيق الفعال»، ومن موارد التوفيق الفعال تشكلت ملامح النهضة الناصرية: طليعة عسكرية متفاعلة مع التيارات الشعبية خاصة أجيالها الجديدة، عداء حازم للاستعمار، جهاز دولة قوى يشكل عمادًا للتنمية المستقلة، سلطة مدنية تستند إلى مصالح الشعب وطموحاته، استقلال سياسى تام، استقلال اقتصادى باشتراكية الكفاية والعدل استند إلى قاعدة اجتماعية من أصحاب المصلحة من التغيير (تحالف قوى الشعب العامل) والتى كان من ثمارها التوسع فى التعليم والبحث العلمى والصحة، وحدة عربية جامعة، ثم تضامن فعال فى الدائرة الإسلامية، والأفريقية وحركة التحرر الوطنى على الساحة العالمية والتى عبرت عنها دول الجهاد الايجابى وعدم الانحياز.. ولا نريد أن نعدد انجازات الناصرية فى التطبيق، فهى أهم وأغنى تجارب النهضة فى تاريخنا الحديث والمعاصر، وانتصاراتها مع اخفاقاتها ملء السمع والبصر، ونحن نبدأ منها بالتاريخ ولا ننتهى إليها بالطبيعة، وندرك نواقصها الجوهرية التى حالت دون استمرارها.

وأدت إلى الانقلاب عليها، ندرك نواقصها: فى ظل تحجيم وضمور الرأى الآخر، وغياب التنظيم الشعبى الكفء، وفرط الاعتماد على جهاز

الدولة بمثالبه، وتضخم دور أجهـزة الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان.. وبتضافـر هذه العـوامل الداخليـة مع تربص الاستعمار والصهيـونية والرجعيـة بالمؤامـرة والعدوان على المشروع النـاصرى، كانـت النتيجة: إنهاك الثورة بنكستين متتاليتين، فى سبتمبر ١٩٦١، وفى يونيو ١٩٦٧.. صحيح: أن إجراءات الاستثنـاء من طبيعة الثـورات، وصحيح: أن ثورة عبدالناصر هى الأقل فى أرصدة التجاوز لو قورنت بأى ثورة سبقتها أو لحقتها فى التـاريخ الإنسانى بـإطلاق، وصحيح: أن عبدالنـاصر تحمل مسئولية الهزيمة وإعادة بناء القوات المسلحة من نقطة ما تحت الصفر، كل ذلك صحيح، وصحيح أيضًـا: أن الجيش الذى بنـاه عبدالنـاصر هو الذى عبر الهزيمـة فى ملحمة أكتوبر العظيم، كل ذلك جـرى، لكن الثورة لم تستطع البقاء فى السلطة بعد غياب عبدالنـاصر، فالثورة كانت للناس أكثر مما كانت بالنـاس، وهذه هى «ثغرة الضعف» التى صدعت البنيان الشاهق.

● **وأول بدئنـا: أننا لا نقـدم بديلاً بالأيدلوجيا، ونسعى إلى بلورة الوطنية الجامعة**، وقد آن لنـا أن نسد الفـرج ونردم الصـدوع ونجرى مصـالحات تاريخية يـريدها الشعب وتزيد من تماسك وفـاعلية طلائعه القادرة، وعلينـا ـ أولاً ـــ أن نقص دابر التلاعب بمـواريثنا الحضـارية والـروحية، ولعل اخطـرهـا ذلك السجال الخبيث الهدام بين مـا يسمى بالعلمانيـة فى مقابل ما يسمى بالـدولة الدينية، فـالعلمانية التى تفصل الدين عن الـدولة ـــ أو عن الحياة ـ لا مـوقع لها من الإعراب فى سيـاقنا الحضـارى، ومفهوم الدولة الدينية ـــ بالمقابل ـ افتئات على إسلام الدين

والدنيا، وانتهاك للشريعة وجهل بالتاريخ، العلمانية فكرة تاريخًا جزء لايتجزأ من السياق الغربى، فقد تجاورت هناك سلطتان إحداهما دينية والأخرى زمنية، طغت سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى فكانت الدولة الدينية، وطغت سلطة الزمن فى عصر النهضة فكانت الدولة العلمانية، إنها معركة حدثت هناك، وما من معنى لنقلها هنا، إلا إذا كان المجترون للعلمانية، يريدون خلعنا من تاريخنا وحاضرنا ووضعنا فى الغرب الحديث والمعاصر، أو كان المعارضون لها باسم الدين يريدون خلعنا من تاريخنا وحاضرنا ووضعنا فى أوربا العصور الوسطى، فليس فى الإسلام رجال دين ذوى سلطة بل علماء ومتفقهون، ولا وساطة بين العبد والرب، وليس فى الإسلام سلطة دينية، سلطة الإسلام مدنية خالصة تحكم بالعقل ومرجعيته الشرع، والموقف الصحيح هو التمييز ـ لا الفصل ـ بين، معنى الدين ومعنى الدولة، ولا معنى للدولة الدينية أو العلمانية فى مجتمع يدين غالبه بالإسلام ويعتبره الكل ثقافتهم وحضارتهم المشتركة، وشرائع الأديان مع العلم والتقدم والعقلانية والمساواة والديمقراطية، والعقل هو وكيل الله عند الإنسان، وقد وازنت حضارتنا بين الدنيا، والآخرة، وجعلت صلاح الدنيا وعمارتها شرطًا لصلاح الدين والدنيا، ووازنت حضارتنا بين العقل والنقل مع إعطاء الأولوية للعقل، ووازنت حضارتنا بين الدينية والدنيوية التى اختص بها العقل الإنسانى يتعبد فيها خلقًا وتطويراً متسقًا مع المصلحة والشرع، وشمول الدين، لا يلغى العقل البشرى واجتهاداته الحرة الطليقة من كل قيد، وأغلب شمول الدين توجيهى عام تختلف صياغاته البشرية

باختـلاف الزمـان والمكان والمصالـح والاختيارات، ولا يجب أن يختلط معنى الشريعـة مع معنى الفقه، فـالشريعة وضـع إلهى، والفقـه مدارس واجتهادات عقلية غير ملزمة دينيًـا، وقد توقف التطور الفقهى منذ أغلق باب الاجتهاد قبل عشرة قرون وتزيد، ولا يجب أن تتحول نداءات تطبيق الشريعة إلى مـزايدات ومنـاقصات فى أسـواق السياسـة، فأغلب النخب وأغلب الجمهـور مع التطبيق الصحيح وتنقيـة القـوانين القائمـة ممـا يخالف قـواعد الشريعـة، وحدود الشريعـة لاتؤتى ثمارهـا المرجوة لـو طبقت فى عزلة عن التغيير السيـاسى والاقتصادى والاجتماعى الشامل، إنها بذلك تفقـد شروط تطبيقها من الأصل، ولا يجوز أن تتخـذ الشريعة وسيلة أو تكئة لمصادرة حقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين، ولا معنى ولا مكان لفرض جزية أو عقد ذمة كانت لها ظروف زالت من زمن، فلكل حكم علـة دار معهـا حيث توجـد وحيث تنتفى ينتفى، وامبراطـوريـات الأديان كانت لها ظروفها فى العصور الوسطى، ويختلف الأمر مع الدول الحديثة التى ينتمى لها الكـل ويدافعون عنهـا بالمبـدأ القومى الجامع، والأصل فى الشرع: لهم مـالنا وعليهم مـا علينا، والمساواة هـى دستور حياتنـا التى نصنعها جميعًـا وندافع عنهـا بالجهـد والتضحيات، وأى تمييز بين مواطن وآخـر باختلاف الدين مرفـوض شرعًا ووضعًا، فنحن شعب واحد ومن عنصر واحد ومن قومية واحدة جامعة للعرب بإطلاق، ومواقف الكنيسـة الوطنيـة الباهرة عنـوان ساطع على أصـالة الانتماء العربى للكل، نقـول ذلك حتى لا تكون وحدة شعبنـا الوطنية والقـومية والحضارية محلاً لجدال أو نزال، فالاجـدى أن تنصرف جهودنا جميعاً

لإنهاض الوطن والأمـة، ونقطة البدء: تحالف وطنى جامع، نقطـة البدء: إعادة صيـاغة العلاقة بين مـدارس الفكر والعمل السياسى فى حيـاتنا، والنداء مفتـوح للكل، وللأجيال الـوسيطة والشابـة بالذات، مفتـوح لنا ولغيرنا فى المدرسة القـومية، ومفتوح لأبناء المدرســة الليبرالية، ومفتوح لأبناء المدرسة الإسلامية، ومفتوح لأبنـاء المدرسة اليسارية، وقد أعطت كل مدرسة لأمتها قدر مـا استطاعت فى الظروف التاريخية التى نشطت وتطورت فيهـا، وكان لكل منها سلبيـاته ونقائصـه التى صنعتها نفس الظروف، وقد آن الأوان لإعـادة صياغة العلاقـة بين المدارس الأربعة فى ضوء الخبرة والتاريخ، وهى مهمة ملحة فى ظـل واقع الهزيمة الذى يريد أعداء الأمــة أن يفرضوه عليهـا، ولا تستطيع مدرسة بمفـردها أن تحمل عبء التحديـات الجسام التى تواجههـا الأمة. والعلاقـة الجديدة تنطلق من أن الحقيقة الكاملة لا يحتكرها أحد، وترتكز على اعتراف الكل بالكل، وتستوجب نقداً ذاتيـاً أميناً شجاعًا يمارســه كل طرف ويعلنه على الملأ، وتلك ليست محض ضرورة أخلاقيـة أو نزعـة ديمقراطيـة أصيلة، إنها أيضـاً ضرورة لـلإنفتـاح على المستقبـل والـوفـاء بشروطـه، وضرورة لاكتساب وتعميق المصـداقية لدى الجماهير، وهنـا لانعنى على أى نحو إلغاء الحدود بين القوى والمدارس، ولا نعنى وضـع الرؤوس فى الرمال أو التعـامى عن خلافـات طبيعيـة وموضـوعيـة، فليس ذلك مما نقصـده، المقصود: إدراك المشترك وفتـح البصر والبصيرة على مساحـات الاتفاق الممكنة فى بنـاء المستقبل عبر تخليص الوطن من التغريب والصهيـونية والفقـر والفســاد والاستبـداد. المقصود: صيـاغـة مفهـوم الــ«نحن»

ليتجاور ويتحـاور مع مفهوم الأنـا والآخر، ومن تفـاعلهما تجنى الأمة أفضل مـا يستطيع الكل أن يقدمـوه لها فى أزمتها الـراهنة، والمصـالحة التاريخية المطلوبة بين المدارس الأربعة ـ وغيرها ـ شرط تأسيس لحركة وطنية شعبية فاعلة، المصالحة المطلوبة شرط جوهرى لتنظيم الجماهير الحرة ونيل حقوقها الطبيعية والدستورية.

والحركة الشعبية المطلوبـة ليست محض ائتلاف بين مدارس الفكر والسيـاسة، ولا مجرد حـاصل جمع لأحـزاب عـاجزة ومقيـدة.. فـرقم التغيير الصعب لا ينتج إلا من حاصل جمع أرقام الآحاد مضروبًا فى رقم الملايين من الجماهير. وهـذا هو الـدرس الـواجب تعلمه من التـاريخ فى وقـائعه المتعـددة على مر مـراحل عديـدة فى التاريخ المصرى ، بـدءاً من الحركـة الشعبية فى مقـاومة الغـزو الفـرنسى والإنجليزى ، وفى ثـورة ١٩١٩ ، وحـركةالطلبـة و العمال قبل ثورة يـوليو ، والكفـاح المسلح فى القنال ، وغضبة ٩ ، ١٠ يـونيو ١٩٦٧ رفضـاً للهزيمـة وانتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ احتجـاجاً على الأسعار . لقد كـانت جميعها تعبيرا عن تحرك جماهيرى واسـع ذابت فيه الطلائع وسط الجماهير .



الكرامة: مشروع للنهضة

ولا نهضة لمصر بدون دررها القيادى فى التوحيد العربى، كانت تلك حقيقة التاريخ وأعظم دروسه، وتلك أيضاً هى أقدار الجغرافيا والثقافة الجامعة، ولو لم توجد القومية العربية، فرضًا، لخلقتها الوطنية المصرية خلقًا.

نهضة مصر – إذن – هى النهضة العربية بإجمال، ولا نستطيع أن نتحدث عن نهضة دون توفر شروطها، فالنهضة مقابل التخلف وبقاء الحال على ما هو عليه، وقمة التخلف هى هدر الإمكانية، قمة التخلف هى إتساع المسافة بين الممكنات والحادثات، قمة التخلف: تنمية مشوهة تخدم الخارج ولا تعم آثارها المجتمع ككل وتؤكد التبعية، وهو ما يحدث لنا –مع أمم من غيرنا ـ فى عالم يمور بسباق الأمم على مدارج التقدم والنهضة.

ولانريد أن نعلق عجزنا على أقرب شماعة، فالعالم يتغير بالفعل، والدنيا هائجة مائجة لم تستقر بعد على مشهد ختام. العالم يتحول إلى قرية صغيرة بالتطور الطفرى فى وسائل الاتصال وتدفق المال والاستثمارات وتحرير تجارة السلع والخدمات، وقبضة الكبار تكاد تخنق البشرية، الدول الصناعية السبع الكبرى تملك ٧٤٪ من الناتج العالمى كله، واقتصاد العالم تسيطر عليه الشركات متعدية الجنسيات، و٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٨٥٪ من ثروة الكون، والـ٢٠٪ الأشد

فقراً لا يملكون سوى ١,٥٪، وديون العالم الثالث تزيد عن ١٤٠٠ مليار دولار، ووصفات «التكيف الهيكلى» – لصاحبيها صندوق النقد والبنك الدوليين ـ أقرب طرق الإفقار السريع، مليار نسمة فى العالم تحت خط الفقر المطلق ونصف البشرية كلها تحت خط الفقر النسبى، ومع التطور الهائل فى ثورات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات (تنفق أمريكا سنويا ٣٠٠ مليار دولار على التطوير التكنولوجى والبحث العلمى) ومع التطور أصبح حجم الوحدات الصناعية يميل للصغر مع توحش حجم الاحتكارات المسيطرة، وتسيطر أمريكا وحدها على ٦٥٪ من المادة الإعلامية فى العالم، وهذه هى أحد الأدوات الرئيسية فى «عولمة» الدنيا أو «أمركتها» فى الحقيقة، والأدوات الأخرى موجودة ويضاف إليها، فأمريكا تسيطر على حلف الأطلنطى الذى يتوسع شرقًا ويزحف جنوبًا، وتسيطر على مجلس الأمن الدولى بعد إنهيار المعسكر السوفيتى، ولها النصيب الأوفر فى صنع قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين، وأضيفت لها ـ من أول يناير ١٩٩٥ ـ منظمة التجارة العالمية» بسلطاتها الواسعة فى الضبط والقضاء وتنفيذ اتفاقات الجات لتحرير تجارة السلع والخدمات والأموال، وهكذا توفرت لأمريكا قوة قهر غير مسبوقة فى فرض ديكتاتورية السلاح والثقافة والسوق، ديكتاتورية مركبة بسطوة الإعلام وتفوق الاحتكارات والتكنولوجيا واستئثار بغالب القوة العسكرية والنووية، وفى المقابل: دنيا واسعة تتقارب بينها المسافات، وتحتدم فيها التناقضات وأمم تبحث لنفسها عن مواطأ قدم فى الزحام، نعم، توفرت لأمريكا والغرب ـ عمومًا ـ كل هذه السلطات

الكونيـة، ولكن لم يمنع ذلك من نهضة الآخـرين متى توفـرت شروطها، والصين أحدث مثال، فهى تحقق أعلى معدل نمو اقتصادى فى العالم كله وصل لأكثر من ١٣٪ فى عشرين سنـة متصلة، وتقدم صياغـة مختلفة، الدولة أكبر شريـك اقتصادى بالقطاع العام فى السـوق، وفى الصين تأكد دور الثقافات الذاتية فى بناء الاقتصاد، فالجماعية موجودة مع المبادرة، والاعتماد على الذات موجود مع انفتاح مقصود ومخطط له، ونمور شرق آسيا مثل آخر مشهور، وأزمـاتها المالية لن تجذبها للخلف، فقد جاوزت حد النهضـة الصناعية والتكنولـوجية بطريقة لا رجعـة فيها، والمشترك الأعـظم فى هذه التجـارب وغيرها دور الدولة فى النهضة، وهـو ما نجده أيضاً فى الهنـد وباكستـان، الهند متوسطـة القدرة الاقتصـادية كسرت احتكار التكنـولوجيـا الذريـة والصاروخيـة والالكترونية والفضـائية، وباكستـان الأفقر كسرت احتكـار التكنولـوجيا الـذرية والصـاروخية، وإيران فى الطريق، والتطور قد يبدأ فى مجالات السلاح وسرعان ما يتمدد بـالطبيعـة ــ والعـدوى - إلى كل المجـالات، وهـذه فقط مجرد أمثلـة، المقصـود: أن لا أحـد ينهض بإذن، ولا أحد ينهض بخضـوع لفـروض القـوة السائدة، ولا أحـد ينهض حسب كـراسة الشروط والمواصفـات، فلكل أمة طريقها، الخاص للنهضـة مهما تواصلت المشتركات، ولكل أمة طريقهـا فى القفز على سطح الـدنيا بـدلاً من الغرق فى قيعـانها وأقبيتها المظلمة.

ونحسب أن الأمة العربية تـريد النهضة وتستطيعها، المهم أن يتغير حالها وتضع لنفسها علامـات الطريق، وأول الطريق: أن لا نبقى على ما

نحن عليه، فالعرب ـ فى الغـالب الأعم ـ سقطوا أسرى لوصفات التخلف النـافية لـدور الدولـة الإيجابى، ودور المواطن الإيجابى، والـدولة هنـا عنوان للإرادة المستقلة، وفى غياب الـرغبة فى الاستقلال توالت الكوارث، والمواطن تعرض لسلب حـريته وحقوقـه على كافة المستويـات ومن هنا جاء الإحسـاس بعدم الولاء والاهتمام بالمشاركة فيإصلاح أحوال الأمة، فالعرب فى أغنى منـاطق العالم بمواردها الطبيعية ومزايـاها الجغرافية ومواريثها الثقافية، وفرصة التكامل قائمة بين أقطار البشر والماء وأقطار البترول والمال، ومع ذلك ظل الحال يتـدهـور إلى الأسوأ، فجـوة الغـذاء تتسع، والعرب يدفعون ٢٠ مليار دولار سنـويًا فاتورة لاستيراد القمح وحده، و١٢٠ مليون عـربى تحت خط الفقر، والأمية الأبجـدية متفشية ومتوسط النمو فى دخول الأفـراد فى انخفاض متصل، فى الستينيات كان المعدل ٦٪ وفى التسعينيـات تدهـور عمومـاً إلى ٢,٥، وتفاوت الثـروات مـرعب، وديون العـرب وصلت إلى ٢٢٠ مليـار دولار، وفوائض العـرب التائهة فى الغرب أكثر من ٧٥٠ مليار دولار، ومعدل النمو الاقتصادى فى المتوسط أقل مـن ٣٪ سنوياً، والاستثمارات المشتركـة متدنيـة، ونسبة التجارة البينية أقل من ١٠٪، والإنفاق على البحث والتطـوير لا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنـويا (أقل من ١٤٪ من النـاتج القومى الإجمالى)، و٧٠٪ من العرب تحت خط الفقر المائى، وفجـوة الأمن تتسع رغم إنفاق مهـول على شراء السلاح، والمشهـد فى عمـومه يثير الأسـى بإختلالاتـه وتناقضـاته، وكأن نهضـة الدنيـا قد تقطعت بها السبل والأنفـاس عند حدود الوطن العربى، فالقـرار الاقتصادى لا نصنعه، والقرار السياسى

والأمنى محجوز للغير، والحصار الأمريكى يختص العرب فى غالب الأمور، وطاقة الأمة على التوحيد والنهوض تضيع فى سراديب الاستبداد والتخلف والنتيجة: تفرق العرب وظلت الأرض محتلة، والحقوق مهدورة، والإرادة ضائعة، والرعب النووى حكر (لإسرائيل) وحدها فى المنطقة وعندها صواريخ بعيدة المدى قادرة على الوصول لأبعد مدينة عربية، ودعاويها وخططها الشرق أوسطية تستلب الوجود العربى من ذاته بعدما أصبحت ظواهر الانعزال القطرى تنمو على حساب الوحدة إلى جانب مخاطر اهتزاز الوحدة الوطنية فى عدد من الأقطار العربية. وليس أسوأ مما نحن فيه إلا ما سنكون عليه لو ظلت الحال نفسها، وهو ما يجب أن يحفزنا لتحدى الهزيمة.

ومشروع نهضتنا المقبلة لا يبدأ من فراغ، ولا يدور فى الفراغ، فهو ثمرة التسليم بوجودنا القومى وهويتنا الحضارية وأشواقنا فى اللحاق بالعصر، وهو خلاصة تجارب النهضة السابقة بمكاسبها وعثراتها، ولا يعصب عينيه فلا يرى متغيرات الدنيا الفوارة من حولنا، ولا يصدّ نفسه بالعقد عن تجارب الآخرين، ولا يقع بالإغراء والغواية فى مصائد الآخرين، ويقوم ـ فيما نتصور ـ على سبعة قواعد رئيسية حاكمة ومتداخلة ومترابطة:

● **فلا نهضة لنا ـ أولاً ـ بدون إطراد السعى إلى «الإستقلال الشامل»** وامتلاك أسلحة الردع لتحقيق توازن القوى فى الشرق الأوسط، والإستقلال غير الإنعزال، فالعزلة لم تعد ممكنة، ولا هى هدف مرغوب، كان الاستقلال مطلوبا للتحرر من سيطرة فرضت قرونًا بقهر

السلاح، وكان مطلوباً للتحرر من سيطرة على الموارد والثروات والقرارات، وكان الاستقلال مطلوبًا للتحرر من عدوان على الهوية الذاتية قوميًا وحضاريًا، كان الاستقلال مطلوبًا بجوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية، وهو اليوم أكثر إلحاحًا بتطور الظروف، عدم التكافؤ فى قوة السلاح يديم سيطرة عسكرية حاضرة بغلظة فى بلادنا، وعدم التكافؤ فى قوة الإعلام يسحق الذوات الثقافية على نحو غير مسبوق فى ضراوته وجبروته، وعدم التكافؤ فى قوة الإنتاج والتطوير ـ مع تداعى معانى الشرعية الدولية ــ يجعل ثرواتنا وأحلامنا فى التقدم عجينة طيعة فى يد الكبار المسيطرين، والاستقلال الشامل رد على هذا كله، إنه يعنى ـ أولاً ـ تحرير الأوطان من غصب الغير، ويعنى ـ ثانيًا ـ تحرير الاقتصاد من سطوة الغير، ويعنى ـ ثالثًا ـ تحرير الثقافة من الاستلاب والذوبان والإنغلاق فى الوقت نفسه، والاستقلال يعنى التعامل الندى مع عالم اليوم عبر الإكتساب الواعى لعناصر القوة ومزاياها ونحن أقوياء بالأسباب ضعفاء بالنتائج، نملك كل مصادر القوة وتضيع منا فى آن، ننفق أكثر من غيرنا على شراء السلاح ونطلب حماية الغير، وتلك نتيجة منطقية للأسف، فالذى يشترى السلاح ليس كالذى ينتجه، ويملك العرب فرصة تصنيع السلاح لو تكاملت مواردهم المالية وخبراتهم البشرية الوافرة، والفرق: قرار بإستقلال السلاح، ويملك العرب فرصة الإحتشاد على هدف يجمعهم ويعزز استقلالهم، فوجود الكيان الصهيونى خطر يهدد الجميع، والسعى لتحرير فلسطين هدف لا يتم بدون جهد جماعى عربى متصل لعقود طويلة مقبلة،

تحرير فلسطين يحرر الأمة من قيودها ويطلق طاقاتها الحبيسة إلى أبعد الآماد، وذلك فى ضوء التأكيد على حقيقة أن الصراع العربى / الصهيونى هو صراع وجود لا حدود، ولن تحسمه إلا القوة بمعناها الشامل: حضاريًا واقتصاديًا وعسكريًا، وأن تحقيق الانتصار فيه ليس رهنًا بجيل أو مرحلة أو معركة، ولا يحق لأى جيل أن يتنازل عن الحقوق التاريخية الثابتة للأجيال العربية السابقة والحالية واللاحقة فى فلسطين. ولذلك فإن كافة الاتفاقات والمعاهدات التى وقعتها الأطراف العربية مع (إسرائيل)، غير ملزمة إلا لمن قام بتوقيعها، ومن حق الجيل العربى الحالى والأجيال اللاحقة له أن ترفضها ولا تعترف بها.

● **ولا نهضة لنا - ثانيًا - بدون الوحدة العربية، فلم تعد الأمة العربية فى حاجة لأن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها**، ووحدة الأمة ليست مجرد إستعادة لأوضاع كانت عليها، ولا هى مجرد رفض مشروع لتجزئة فرضت علينا فرضًا مع عهود الغزو الاستعمارى، إنها حركة تغيير ونهوض سياسى واجتماعى وحضارى شامل، وهى ثورة تبلغ هدفها بخلق قوة شعبية موحدة فى الوطن العربى، والوحدة القومية ليست مودة، فات أوانها، فبواعثها راسخة بحقائق الجغرافيا والتاريخ ثم أننا نعيش فى عصر يقظة متصلة للقوميات، قبل الأيدلوجيات وفوق ركامها، الدليل: ما حدث من تفكك الاتحاد السوفيتى آخر امبراطوريات الأيدولوجيا، وما حدث فى ألمانيا التى توحدت، وما يحدث فى الصين التى تسترد وحدتها القومية كاملة، وما يحدث فى الدنيا كلها من صحوة للقوميات والثقافات القومية، إن الوحدة العربية هدف يستوجب إقامة

دولة عربية على كامل تراب الوطن العربى كما هو محدد جغرافياً وتاريخيًا، ومع إدراكنا بوجود تفاوتات مجتمعية فى ما بين البلدان العربية وفى كل منها، ووعينا بضرورة تكامل هذه التفاوتات فى إقامة الدولة المنشودة، نرى هذه الدولة مجسدة للتعدد والتنوع العربيين، دولة تكون السيادة فيها للشعب العربى، وتكون السلطة فيها لمن يختاره الشعب العربى، وتكون علاقات الناس فيها متفقة مع اشتراكهم فى ملكية الأرض التى هى وطنهم، وتكون علاقتها بالدول الأخرى محكومة دائمًا بما يحقق مصلحة الشعب العربى.

ونحن نطلب هدف وحدتنا القومية ونسعى إليه بأساليب تتكافأ شرفاً مع الغايات، ومن ثوابتنا على الطريق: التأكيد على دور مصر وقدرها كدولة نواة الوحدة المقبلة (٧٠ مليون عربى فى مصر من إجمالى ٢٨٠ مليونًا عند خط بداية القرن ٢١)، أيضًا: التأكيد على تدرج الأشكال والصياغات الدستورية للوحدة، والتأكيد على بعث الحركة القومية والاتحاد الطوعى للمنظمات الشعبية الساعية للوحدة، وخلق مجتمع الوحدة العربية من أسفل وبنائه قاعديًا بدمج أنشطة وقطاعات اقتصادية واجتماعية نوعية وأهلية وإطارات للتعبير القومى الموحد، ونحن لا نتغافل عن حقيقة وجود الدولة أو الدول القطرية، لكن الدولة القطرية – صغيرة أو كبيرة – أصبحت عبئاً على نفسها، ولم تعد قادرة على مواصلة الشوط ولا تجديد مصادر شرعيتها المصنوعة، فى عالم يتجه إلى صناعة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ولا يعترف إلا بالكيانات الكبرى، والوحدة العربية تجمع طبيعى كبير لا مستقبل لنا

بدونه، وكل خطوة فى إتجاهه تزيـد من مقدرتنا على تقليص ظواهر عدم التكافؤ فى علاقاتنا بالكبار.

● **ولا نهضة لنا - ثالثًا - بدون الكفاية والعدل**، توسيع قاعدة الثروة ثم نصيب عادل من الثروة لكل بحسب عمله وجهـده، الكفاية فى الإنتاج هى شرط النمـو الاقتصادى، والعدالـة فى التوزيع هـى تحول النمو إلى تنمية تستنهض طـاقات المجتمع بأكملـه، والتنمية التى تحقق الكفـاية والعـدالة تستحق وصف التنميـة المستقلة، فـاستقلال التنميـة ليس فى مجرد إعلان التمرد على قواعد عدم التكافؤ فى نظام دولى يصوغه الكبار ضمانًا لمصـالحهم وتعظيمًا لإحتكاراتهم وأرباحهم المنهوبـة، استقلال التنمية يعنى التحـرر من السيطرة الاقتصادية والاجتماعيـة، استقلال التنمية يعنى السيطـرة الوطنيـة على القرارات وحـرية اختيـار الأهداف وحريـة استخدام الـوسائل، وقد زادت ظـواهر عـدم التكافـؤ فى النظام الدولى مع قيود اتفاقات الجات ووجود منظمـة التجارة العالمية المضافة لشروط ووصفات صنـدوق النقد والبنك الـدوليين، والهدف: تحطيم ما تبقى من حصانـة الأسواق القوميـة، وتحويل الدولـة إلى حارس مطيع لإحتكارات الكبـار، و ما يعنى أن دور الدولـة القيادى - بـالمقابل - فى تحقيق التنمية المستقلـة أصبح مطلوباً أكثـر، وتتأكد قدرة الـدولة على التدخل الفعال بقدر كفاءتها وتمثيلهـا الحر لأغلبية الشعب، دور الدولة مطلوب فى قيادة الاقتصـاد بكافة قطاعـاته العامة والخاصة والتعاونية، ووسائلها: التخطيط العلمى، والمزج بين آليات التخطيط وآليات السوق، وتوجيه الاستثمارات والحوافز والروافع الاقتصـادية لبناء قاعدة علمية

تكنولـوجية متقدمة وتقـود إلى وضع تنافسى أعلى للدولـة، ولا قيد على تطـور أشكـال الملكيـة جميعهـا مـادامت تحقق وظـائفهـا الإنتـاجيـة والاجتماعية بكفـاءة، والملكية فى عقيدتنـا الحضـارية وظيفـة اجتماعية، الملاك مستخلفـون لا أصلاء، وليس لهم حق التصرف المطلق، والملكيـة الخاصـة مشروعـة دون احتكـار ولا تقـديس، والاستثمارات الأجنبيـة مرغوبـة فى حدود الأهداف والخطط الوطنيـة، ولا يمكن لتنمية أن تدوم وتطـرد بدون تنميـة البشر والتشغيل الكامل للطـاقات وخلق الكـوادر القادرة وإعـلاء مبدأ تكـافؤ الفـرص فى حقوق العمل والعلـم والصحة والسكن والضمان الاجتماعى، وتـوسيع قـاعـدة الإنتـاج واستنفـار الطاقـات الأهلية وعـدالة توزيع الثـروة وتذويب الفـوارق بين الطبقات والقضـاء على ظاهـرة البطالـة وتعظيم عـوائد العمل فى مقابل وظـائف الملكيـة، وطبيعى أن إطـراد التنمية يتطلب نـوعًـا من الاعتماد الجماعى العربى على الذات إشباع الاحتياجات الأساسية.

● **ولا نهضة لنا ـ رابعًا ـ بدون العلم والتكنولوجيا**، فقد اتسعت هوة التخلف التكنولوجى فى بلادنا، والتطوير فى التكنولوجيا والبحث العلمى لم يعد مجرد عنصر مساعد فى دفع التنمية، فقد انقلبت الأحوال تمامًا فى الخمسين سنـة الأخيرة مع ثورات الإلكترونيـات والهنـدسـة الوراثيـة والتكنولوجيا الحيـوية وعلوم المواد والفضاء والطاقة النـووية والليزر، والزيادة فى القيمـة المضافة لاقتصاد أمريكـا – مثلاً – تعود فى ٨٧,٥٪ منها إلى تطـور التكنولـوجيا فى مقابـل ١٢,٥٪ فقط لنصيب الاستخدام الرأسمالى والعمالة، وهو انقـلاب على نمط اقتصاد وتصنيع قديم يعتمد

على ثــلاثيــة رأس المال والعمالـــة والمواد الخام، وأزمتنـــا الأمنيـــة والاقتصاديـة الراهنة تعود فى غـالبها إلى تخلفنا العلمى والتكنـولوجى، فـالنمط الغالب على عـلاقتنا بـالتكنـولوجيـا هو الاستعـارة أو تسليم المفتاح، ولا يمكـن القفز على فجوة التخلف التكنـولوجى بـدون تخطيط مركـزى للدولـة، ووضـع استراتيجية البحث العلمى وتمويلهـا وربطها بمؤسســات الإنتاج (العـامة والخاصــة)، أيضاً لا يمكن تحقيـق نهضة بـدون اختيارات تكنـولـوجية مـلائمـة فى مجالات تخدم طفرة الإنتـاج الـزراعى والصناعى والموارد المائيـة وتوطين تقنيـة المعلومـات وصنع شرائح السيليكون وكسر احتكار تكنـولوجيا الذرة والفضــاء، والخطوة الأولى تعبئة الموارد الماليـة والعلمية وكلها متـوافرة وممكنــة التكامل فى إطار عربى شامل، وحفـز الإنفاق على التعليم والتطوير والبحث العلمى وتطوير نموذج تنمية يزاوج بين التشغيل الكـامل والطفرة التكنولوجية معًا.

● **ولا نهضـة لنـا ـ خـامسًـا ـ بـدون الديمقـراطيـة كلها للشعب،** فـالـديمقـراطيـة صمام أمــان ضـــد انتكـاســات النهضـــة الـدوريـــة، والديمقراطية مدرسة الشعوب، والديمقراطية تقدم الاختيارات والبدائل كلهــا للنـــاس وتطـور مقـدرتهم على المعـرفـــة وإدراك الحقــائق، ولا ديمقراطيـة حقيقية بدون ضمان الحقـوق المطلقة فى التعـدد السياسى والفكرى والنقابى والأهلى، ولا ديمقراطيـة حقيقية بدون ضمان تداول السلطة بكافة مستوياتها عبر صنـاديق الانتخاب المباشر الحر والنزيه، ولا ديمقراطيــة حقيقية بدون فصل وتـوازن قوى السلطات التنفيـذية

والقضـــاية والتشريعيـــة، ولا ديمقـــراطية حقيقيـــة بـــدون تأكيد حقـــوق الإنسان وحرياتـــه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والـــدينية كافة، ولا ديمقـــراطية حقيقيـــة تفصل السياســـة عن المجتمع، فحريـــة تذكـــرة الانتخابات مرتبطة بحـــرية رغيف العيش، وحرية الكلمة والتعبير هى أم الحريات، ولا حرية للكلمة بدون تحرير وسائل الإعلام كافة من وصاية السلطات، وضمان حـــرية تدفق المعلومـــات التى تمكن المواطن من إبداء الرأى والمشـــاركة فى صنـــاعة القرار وحـــريات الحركـــة الجماهيرية أكبر ضمان ضد انتكاســـات الديمقراطية، وتـــزدهر الديمقراطيـــة كلما كانت حـــركـــة الجماهير فى الشارع أقـــوى تأثيرًا وأعلى صـــوتـــاً من منابـــرهـــا التمثيلية فى البرلمان المنتخب.

●ولا نهضـــة لنـــا ـ ســـادسًا ـ بدون تجديـــد الذات الحضـــارية، فالحضـــارة هى أسلوب حياة ومعنى شـــامل يتضمن تقاليد النظر للكون والوجـــود والحياة والإنسان والأفكـــار والقيم وعلاقات الإنتـــاج وطرائق التنظيم السيـــاسى والاقتصادى والاجتماعى، ولكل حضـــارة أو ثقافـــة خصوصيـــة لا تفهم بمعزل عن تكونها التـــاريخى، وحضـــارتنا العـــربية الإسلاميـــة هى ملك ومن صنع أبناء أمتنـــا جميعاً مسلمين ومسيحيين، وقد تعرضت حضـــارتنا لصنوف من المحو والتشويه مع عهود السيطرة الاستعمارية، ومـــا حدث لحضـــارتنا وقتهـــا يسير لو قورن بالتحـــديات الماثلـــة الآن، فالشركـــات متعـــدية الجنسيـــات تقـــوم بتدويل رأسماليـــة الغرب، والتطور الهائل فى وسائل الاتصال ـــ مع نفوذ القطبية الأمريكية ـ يهدد بتـــدويل ثقافة الغـــرب، والهدف: تنميط الكل بدعـــوى الحضـــارة

العالمية الواحدة، ونحن لا ندعو لانغلاق أو قطيعة حضارية، نحن ندعو لتفاعل وحوار متكافىء من مواقع الاستقلال، والاستقلال يبدأ بالمواجهة الفاعلة لتعميم وتسييد نموذج الحضارة الغربية كنموذج للحضارة الإنسانية الشاملة فقد كانت هناك دائمًا حضارات تسود، وحضارات تتنحى إلى حين، لكن دورات الصراع والتفاعل الحضارى كانت تسمح دائمًا للحضارات الأصلية بالإزدهار مجددًا، وحضارة الغرب تسود الآن، بينما حضارتنا فى وضع المتنحى لا الميت، وليس المطلوب أن نغلق الأبواب والنوافذ فى وجه حضارة الغرب، بل أن ننتقى من إنجازاتها الضخمة ونهضمها ونتمثلها فى إطارنا القيمى الثقافى الحاكم، فتجديد الذات هو الأساس، ووصل ما انقطع مع مواريثنا الحضارية مطلوب، وهو لا يتعارض مع الإنفتاح على حضارة الغرب وعلومه الطبيعية والاساسية وإنجازاته التكنولوجية بالذات.

● **ولا نهضة لنا ـ سابقًا ـ بدون باندونج جديدة**، كانت باندونج فى الخمسينيات عنوانًا لحركة عدم الانحياز، ولم يكن عدم الانحياز موقفًا سلبياً فى عالم الاستقطاب الثنائى وقتها، ولم يكن ترددًا متذبذبًا بين اختيارين كلاهما من بنات أفكار التاريخ الغربى القاهر، كانت حركة عدم الانحياز صوتًا داويًا وتكتيلاً مؤثرًا وتجسيدًا لحق شعوب الشرق والجنوب فى حرية الاختيار والقرارات، وتعرضت الحركة لموجات من المد والجزر ومحاولات الاستقطاب من هنا أو من هناك، ثم توالت وقائع الدراما العاصفة عند القمة، وزال الاستقطاب الثنائى بتفكك الاتحاد السوفيتى، وحلت القطبية الأمريكية وحدها حتى إشعار آخر، وتدهورت

أدوار حركة عـدم الانحياز بأثر من تغير البيئة الـدولية وبأثر من زوال قادتها التـاريخيين وتراجع حـركة الثـورة فى العالم الثالـث، عبر تدفق مـوجات العـولمة الاقتصـاديـة والتى تمثلت فى وحـدة الأسواق الماليـة والائتمانيـة فى العالم . والـدور البـارز الـذى أصبحت تلعبه الشركـات المتعديـة الجنسيات ، بـالإضافـة إلى تصاعـد قوة المؤسسـات الدوليـة الكبرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية و كما ظهـرت تجليـات العـولمة السياسيـة بعـد انهيـار وتفكك الاتحاد السـوفييتى ونهايـة الحرب الباردة فى حق التـدخل من قبل الـولايـات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسى فى الصومـال ويوغوسلافيا وفرض الحصار على ليبيا والعراق والسودان . ولعل ذلك كان من أخطر تجليات العولمة على المنحى الثقافى فيما يفرض من محاولات صياغة ثقافة كونية تتضمن قيماً ومعـايبراً لكى تحكم حـركـة الشعـوب . والمطلـوب الآن: الحفاظ على جوهر عدم الانحياز مع إبـداع صيغ جديدة ملائمة لما جرى من تغيرات، ونتـائج مترتبـة على تحول العـالم مـن القطبيـة الثنـائيـة ونظامهـا إلى ثنائيـة الإطارات ومفـاعيلها: مجمـوعة السبـع الكبار بما تحتكره من ٧٤٪ من النـاتج العالمى، والباقى يتبقى لـه الباقى (٢٦٪)، مجمـوعـة السبع الكبار وإطـارهـا الشمالى بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكية حيث امتلاك القوة وكـافة المؤسسات المعبرة عنها، والباقى فى الإطارالجنوبى لا يمتلك إلا الوقوف فى طـابور أمام الأبواب يلتمس الأمن والأمـان. رغم ذلك، فإمكـانـات الحركـة على المسرح واسعـة، فـزوال الإحتكـام لخيــارين جعل الأمم تعـود إلى ذواتها تطلـب المدد والعـون،

والنتيجة: عالم جديد سوف يكتسب حـريته، وتعدد متزايد فى اختيارات النهضة مع وجـود عناصر مشتركة بطبيعـة الأشياء، فكثافـة السيطرة الغربية مع عـدم التكافؤ وسيادة الظلم كلها تستنفر ممكنـات المقاومة، ولـدى العرب - بـالذات - إمكـانات حـركة دوليـة غير مسبوقـة، فلهم مخزون الإنتماء إلى عـالم إسـلامى (خمس البشريـة) وشعوب نـاميـة تتعـاظم مفـرداتها السيـاسيـة ومـواردهـا البشريـة والطبيعيـة، وهم يستطيعون لو أرادوا تحويل ذلك إلى صيغ فعالة حضاريًا واقتصادياً فى تحالف شامل للمستضعفين يضم حضارات هذه الشعوب، وهذه نقطة البدء نحو باندونج الجديدة.



الكرامة: إنقاذ لمصر

ونهضة العرب تبدأ بنهضة مصر، وما أبعد المسافة بين مصر الآن ومصر التى ينبغى أن تكون، ما أبعد المسافة بين ما حل بمصر وما تقدر عليه واردها وامكاناتها وعمقها العربى والإسلامى.

ونحن ـ مع غيرنا ـ نتقدم لإنقاذ مصر من الاختراق وتدنى المكانة والدور، وتسلط القهر، وتداعى الشرعية بسوء السياسة وبؤس الاختيارات وتزييف إرادة الناس، وتوحش الفساد الذى تحول إلى مؤسسة مسيطرة على مفاتيح السياسة والاقتصاد، وتحول مصر إلى مجتمع الـ٢٪ المحتكرة لـ ٤٠٪ من الدخل القومى، وانتشار الفقر والمرض والجهل وسكن القبور وعجز الغالبية عن تلبية أبسط مطالب الحياة الكريمة، والتخلف المرعب فى تدريب واستثمار القوى البشرية الكثيفة، وتدهور مؤسسات ومراكز البحث العلمى، وتضاعف مخاطر إندثار الصناعة الوطنية. وإنحطاط التنمية. وتداعى المقدرة على إطراد الإنتاج واكتساب التكنولوجيا.

وبلاغة المشهد فى عمومه لا تغنى عن بعض التأمل فى تفاصيل أحوال مصر.

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أخر طلقة مدفع من على جبهة النهضة، صبرت مصر على هزيمة ١٩٦٧، ودفعت من قوتها وأعصابها ودماء شهدائها، وأثبتت أنها قادرة على الصمود والنصر، وأكملت دورة ربع

قرن ـ بدأت مع تفاعلات نكبة ١٩٤٨ ـــ من النهوض بانتصاراته وإخفاقاته، أسقطت عهود الاحتلال والسيطرة الأجنبية على الموارد والمقدرات، أسقطت مجتمع النصف فى المائة المحتكرين بالإقطاع لأغلب الدخل القومى، واندفعت تخوض معاركها ومعارك أمتها العربية، وحققت الاستقلال الشامل رغم كثافة الضغط وتربص الكبار، استعادت قناة السويس وبنت السد العالى وقلاع الصناعة الكبرى، وصنعت لنفسها حياة تليق ببناتها وقواها العاملة والمنتجة، ولا تلجأ لمعونات خارجية حجبت عنها بإصرار، ومع ذلك حققت تنمية هائلة بكل المقاييس، فى عشر سنوات ـ بين عامى ١٩٥٦ و١٩٦٦ ـ حققت تنمية تفوق ما جرى فى أربعين سنة قبلها، متوسط النحو المنتظم رصدتها بأرقام البنك القومى ذاتها كان يجرى بنسبة ٧,٧٪ سنويًا مع تواصل الصراع وبالسلاح مرات، وفى ١٩٥٦ و١٩٦٧ والملحمة الباسلة لحرب الاستنزاف التى توجت بالعبور العظيم فى ١٩٧٣ وتمكنت من زيادة الرقعة المنزرعة على أرضها بنسبة ٣٠٪، ومع هزيمة ١٩٦٧ لم تسقط التجربة ولا تراجع زخمها، سدت مصر باب القروض المهينة حتى لا تقع فى فخ الديون المنصوب، ووجهت غالب مواردها للجيش وجبهة القتال، مع ذلك استمرت التنمية على استقلالها وحيويتها، وحافظت على متوسط نمو اقتصادى معقول رغم التكاليف الثقيلة للمجهود الحربى، كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى وصل قدره إلى ٥,١٤٪، لم يكن اقتصاد مصر عند نقطة الصفر كما روجوا، كان ذلك جزءًا من حملة واسعة مخططة تخفت وراء مشروعية النقد لتصل إلى

جرائم النقض، كـانت الحملة ضــد سنوات النهضة أشبــه بستار كثيف من الـدخــان، وتقـدم المشــاة ـ تحت الـدخــان ـــ من مــواقع السلطـة للانقضاض على اختيارات النهضة، وكـانت الاختيارات البديلة: التبعية بـاســم الانفتــاح و«الاستســـلام» – خطـوة خطــوة – لـــ«إسرائيل» وديمقراطيــة الأنياب والأظافر والعــلاقة الخاصة مع أمــريكا، وانهالت المعونات والتـدفقات المالية لتوحى بـرواج ينسى ويلهى، أكبر التدفقات المالية من عوائد البترول وصلت إلى مصر فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، وكــانت نسبــة النمــو فى مصر وقتهــا تجرى بمتــوسط سنــوى قــدره ١٠,٩٤٪، كــان القطاع العــام مايــزال صــامداً ويتــوسع رغم التغير فى الدور، وفى الفترة بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ تــراجعت نسبة النمو الظــاهرى إلى متــوسط قــدرة ٦,٩٩٪، وفى الفترة مــا بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ كــانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٢,٩٢٪، كان الإرتفاع الظاهــر فى نسب النمو بعد ١٩٧٣ محكومًــا بظروف خارجيــة استدعت جهــدًا مكثفًــا لتسيير الأمــور وتسهيلهــا فى مصر، وعنــدمــا زالت هــذه الظروف فقد أصبح على مصر أن تواجه مشاكلها وهى وشأنها: تعوم أو تغــرق، والأفضل طبعًا أن لا تعــوم ولا تغرق، كــان الثمن الذى دفعتــه مصر غاليًــا وفادحًــا، كان الثمن: بيع قــرارها السيــاسى والاقتصادى، وصلح منفــرد مع « إسرائيل» مقابل عــودة سيناء منقــوصة السيــادة، وإغــراق فى الـديــون (وصلــت إلى ٥٠ مليــار دولار) لتسهيل احتــلالها واختراقها بــالتدريج، وإغــراء بمعونات أمــريكية تـدفقت على مصر بعد صلحها مع «إسرائيل»، وتزايد رقم المعــونات لتصل فى مجموعها إلى ٥٠

مليار دولار حتى الآن، وفعلت المعونـات فعلها، خلقت طبقات مستفيدة تحولت بـالتدريج إلى أقـوى جماعات الضغط، ولم تخسر أمـريكا ممـا دفعت سنتاً واحدًا، فقد استردت مقابل الـ ٥٠ مليار معونة ما يزيد عليها من صادراتها بالأسعار المزيـدة إلى مصر، أيضاً: جرى تجيير ثقل مصر لتسهيل صفقـات التسـوية بين العـرب و(إسرائيل)، وتخلقت ظـروف مواتيه لفـرض وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتـدهور معدل النمو السنوى فى متـوسط الدخل الفردى فى التسعينيات وبـدأت هوجة بيع كل شىء فى مصر باسم الخصـخصة وتحرير الاقتصاد ومنع تدخل الدولة، وظهر ذلك جليًا فى مؤشرات الاقتصاد المصرى، حيث ارتفع معدل التضـخم إلى ١١,٤٪، والغرف التجارية تسجـل ارتفاعاً فى أسعار السلع الغذائية يصل إلى ٣٠٪، وسد العجـز فى الموازنة جرى عن طريق خفض الإنفـاق على الخدمات وزيـادة الضرائب والاقتراض من الـداخل بأذون الخزانة، وفوائض ميزان المدفوعات مـن دخول ريعية معرضة للخطر فى أى لحظة، وأغلبها من زيادة إيرادات الملاحـة (٢,٥ مليار جنيه سنويًا)، ورسوم المرور فى قناة السويس (٦,٣ مليـار جنيه سنويًا)، وتحويلات المصريين فى الخارج (٩,٩ مليار جنيه سنويًـا)، ويقدر ما وصل من هذه التحويـلات إلى ما يـزيد عـن ٨٠ مليار دولار فى سنـوات «الانفتاح»، فى المقـابل تراجعـت إنتاجيـة الاقتصـاد على نحو مـرعب، تـراجع نصيب الزراعة فى الناتج القومـى إلى ١٦,٣٪، وتراجعت عمالة الزراعة إلى ٣٢٪ من إجمالى العمالة، وتراجعت مساهمة قطاع الصناعة إلى ١٧٪، ولم تعد تستـوعب غير ١٣٪ فقط من قوة العمل، ومع الخصـخصـة يتوقع طـرد

٢٥٪ من عمال القطاع العام حسب تقديرات الحكومة ذاتها، ورغم اسقاط ثلث ديون مصر الخارجية مقابل لعبها لدور مرسوم فى حرب الخليج، رغم ذلك مازالت الديون عبئًا ثقيلًا، ناهيك عن حجم الدين الداخلى، فى الوقت نفسه تستمر الحكومة فى التفريط بحقوق الدولة، وتقدم مزايا واستثناءات وإعفاءات ضريبية هائلة ـ غير متاحة فى أى دولة ـ لفئات المستثمرين المحليين المرتبطين بالأجانب، ويذهب أكثر من ثلث الاستثمارات (٣٥,٢٪) إلى المضاربة العقارية، وهو ما يزيد من ضعف الانتاجية وينخفض بأرقام التصدير مفرطة التواضع، والنتيجة: عجز متفاقم فى الميزان التجارى، بيع ١٦٧٣ مشروعاً مملوكاً للمحليات، وبيع شركات القطاع العام التى يقدر عددها بـ٣٩٢ شركة، ومنع شركات القطاع العام ـ بالأمر الحكومى المباشر ـ من زيادة استثماراتها بفوائض أرباحها، بدأ البيع بالشركات الرابحة، وطرحت للبيع شركات وصروح الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والمراجل البخارية وغيرها، وأيضًا.. بيع المرافق العامة، جاءت البداية بخصخصة التليفونات والكهرباء، وفى الطريق: خصخصة للسكك الحديدية والبريد والنقل العام والمياه وخدمات الصرف الصحى والشحن الجوى وشركات تابعة لمرفق قناة السويس، وجرى سن تشريعات مريبة تتيح للأجانب تملك الأراضى وإنشاء المطارات والطرق والموانى، والشعار المرفوع: كفاءة القطاع الخاص، بينما استثمارات القطاع الخاص – فى الـ٢٠ سنة الأخيرة ـ لا تزيد كلها عن ٣٠ مليار جنيه، ولم يوفر القطاع الخاص سوى ٤٠٠ ألف فرصة عمل مقابل ملايين العاملين فى الحكومة والقطاع

العام، والتوجه إلى بيع شركات التأمين العامة رغم امتياز وتفوق أدائها، وبيع بعض حصص بنوكنا العامة.

وطبيعى أن هذه السياسات لا تدور فى فراغ اجتماعى، إنها تعبر عن انحياز لقلة طفيلية ربطت مصالحها بالرأسمال الأجنبى وسرعان ما تكاثفت ملامح أبشع سيطرة لرأس المال على الحكم، وأى قراءة عابرة للمشهد توحى بالظواهر المفزعة، ٢٪ من السكان يملكون ٤٠٪ من إجمالى الدخل القومى و٨٪ من السكان يحصلون على ثلثى الدخل القومى و٦٨٪ من السكان يملكون مالا يزيد عن ربع الدخل القومى، وطبقة وسطى تتآكل فى إطراد و٣٠ مليون مواطن تحت خط الفقر حسب الأرقام الرسمية، وثلاثة أرباع السكان تحت خط الكفاف لا الكفاية، وتفاوت الثروات بنمو بصورة مرعبة، والمليونيرات فى أوائل التسعينيات: كان فى مصر ٥٠ فردًا تبلغ ثروة الواحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار وقد تحول أغلب هؤلاء إلى مليارديرات الآن، أوائل التسعينيات أيضًا: كان فى مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار، وكان فى مصر ٣٦٢٠ فردًا تتراوح ثروة الواحد منهم ما بين ١٠ إلى ١٠٠ مليون دولار، وحدث ولا حرج عن عدد مليونيرات مصر الآن، وفاتورة المرسيدس السنوية وصلت إلى ٢,٥ مليار جنيه فى أبسط التقديرات والتهرب الضريبى وصل إلى ما يقرب من ٢٥ مليار جنيه، وجماعة لصوص القروض نهبت ٢٠٠ مليار جنيه، وأبناء الكبار تحولوا إلى مليونيرات بشهادة الميلاد، والدخل السنوى للاقتصاد الأسود وصل إلى ١٥٢ مليار جنيه تقريبًا، ويصل حجم الأموال المصرية

المنقولة للخارج إلى ١٢٠ مليـار دولار، وأفراح الكبار تحولت إلى مواسم استفزاز وترف وحشى، وكل هـذه الثروات الحرام – باستثناء عشرة فى المائة على الأكثر ـ لا علاقة لها بالحقائق الاقتصـادية، فلا قيمة انتاجية مضافة ولا ضرائب تدفع بالقانـون وضوابطه، بل دوران حول القانون واستهتـار به، وسيـادة لمنطق الاستغلال وسطـوة النفوذ ، فى المقـابل: تعيش الأغلبيـة السـاحقــة فى الفقـر والجهل والمرض، تـرتيب مصر فى التنميـة البشريـة الصـادر عـام ١٩٩٩ رقم ١٢٠ بين ١٨٥ دولـة هم مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وبين الدول العـربية رقم ١٣، فالخدمات الصحيـة تتدهـور، والانفـاق على الصحة لا يـزيـد عن ١٪، والمنشآت الصحية التـابعة للدولة تتـدهور أحوالها فى إطراد، والاستثنـاءات قليلة والكفاءة الطبية تتدهور حتى فى مستشفيات العلاج الاستثمارى باهظة التكـاليف، و٥٥٪ من الأطفـال يعـانـون الأنيميـا، و٤٠٪ من الأطفـال مصابون بسوء التغذية حسب الأرقـام الرسمية، متوسط نصيب الفرد من الغـذاء ٥٨٦ كيلوجـرامًـا فى السنة (بينما الـرقم فى إسرائيل ٢٣٦٧ كيلوجـرام)، ونسبة المهمشين تقـارب ثلث مجمـوع السكان، والبطـالة تتوحش، جيش العاطلين المحبطين اليائسـين يصل إلى ٣ ملايين شاب أى ١٧٪ من إجمالى قوة العمل، وعدد العاطلين من حملة المؤهلات يصل إلى ٢ مليون تقريبًا، والأرقام يتوقع تزايدها فى إطراد مع حملة المعاش المبكر وطـرد عمال القطاع العـام، أضف مـا يجرى من تنفيـذ لقـانون طـرد الفلاحين (تعديل علاقة المالك والمستأجـر للأرض) وهو ما يهدد بطرد مليـون و٢٥٠ ألف مستأجر إلى رصيف البطـالـة والبؤس، وفى الـوقت

الذى تتفاقم فيه ظواهر الإسكان الترف، وتعرض شقق بأسعار تصل إلى عدة ملايين من الجنيهات للشقة الواحدة، ويحجز الملاك ملايين الشقق الخالية رغم تحرير الإيجارات الجديدة، فى الوقت نفسه تتفاقم أزمة الإسكان حتى تحولت إلى مأساة إنسانية اجتماعية مدمرة، وتتزايد ظاهرة الإسكان العشوائى بصورة عديدة بينها سكن العشوائيات وسكن الإيواء وسكن المقابر وسكن الشرك وسكن المساجد وسكن الدكاكين وسكن قبوات السلالم وسكن المخابىء وسكن البدرومات وسكن القوارب وسكن العشش وسكن الزبالين، ويقدر أن ٨٦,٢٪ من إجمالى الأسر فى مصر تعيش فى سكن غير ملائم بينهم ٢٥٪ من إجمالى السكان يعيشون فى العشوائيات، ورغم الزيادة النسبية فى الإنفاق على التعليم إلى ١٠٪ من الانفاق العام (كانت فى الستينيات ١٥٪)، رغم ذلك يتدهور التعليم، وتتعقد الصورة بإهدار مبدأ تكافؤ الفرص وإنشاء جامعات خاصة والأخطر: تعدد الأنظمة التعليمية والتوسع فى التعليم الأجنبى من الحضانة حتى الجامعة، وهو ما ينشىء طبقية تعليمية ويضيف نخبًا متعلمة مغتربة عن سياق المجتمع وهمومه وملتحقة بمصالح الغرب وظنونه، أضف لذلك ضآلة الإنفاق على البحث العلمى، ميزانية البحث العلمى فى مصر أقل من ٠,٢٪ («إسرائيل» مثلًا تخصص نسبة ٣٪ من الدخل للبحث العلمى)، والعجيب: أن ٨٠٪ من الانفاق بالغ التواضع يخصص للأجور والرواتب والبدلات، والمعنى: أن الأبحاث نفسها يكاد لا ينفق عليها شىء تقريبًا، رغم وجود ثروة بشرية تصل إلى ١١٤ ألف شخص من العلميين والمهندسين والفنيين

والمعاونين، الأعجب: أنه لا توجد استراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا، فقد توقفت مشاريع التطوير التكنولوجي الطموحة التى بدأت فى الستينيات، وقتها كانت لدى مصر خطة تقدم طموحة، وكانت لدينا مشاريع لإنتاج طائرة «القاهرة ٢٠٠٠» وصواريخ «القاهر» و«الظافر»، و«الرائد» وئدت المشروعات كلها، وأجهض البرنامج النووى فى السبعينيات والثمانينيات بضغوط أمريكية.

ومع الفشل الاقتصادى والسحق الاجتماعى، زادت وطأة القهر والاستبداد السياسى، حرية تكوين الأحزاب معطلة تمامًا، فلجنة الأحزاب الحكومية هى التى تمنح وتمنع، فالحكومة هى التى تقرر اختيار من يعارضها وتعطى له الضوء الأخضر، والأحزاب التى سمح بها - أغلبها ورقيه - خرجت من باب محكمة «استثنائية» هى الأخرى، ودورات الانتخاب النيابى يشوبها التزوير وبصورة وحشية، ومجلس الشعب يفتقد الشرعية بتقارير محكمة النقض وهى أعلى مراتب القضاء، والتدخل الإدارى والأمنى ثقيل الوطأة فى إنتخابات النقابات العمالية، والنقابات المهنية جرى اغتيالها بالقانون ١٠٠، وجرى فرض الحراسة على أكبرها وزنًا وتأثيرًا، وجرى حظر النشاط السياسى للطلاب وهيئات التدريس فى الجامعات وتحولت إتحادات الطلاب إلى هيئات شبه معينة، وألغى نظام انتخاب العمداء والعمد، وقضايا الرأى تحال للمحاكم العسكرية، وقانون الطوارىء حل عملياً محل الدستور، وتحولت السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة إلى أفران تعذيب وسلخانات بشرية، وتفشت سياسة الضرب فى المليان والقتل خارج القانون

والاختفاء القسرى واحتجاز الرهـائن وتصاعدت أحداث العنف والعنف المضاد.

ومنحى جماعات العنف مـدان بلا جدال، لكن الدولـة تصرفت أيضًا كجماعة عنف فى أغلب الأحيان، تصرفت خـارج القانون بعنف البوليس واستهتارًا بـه فى المحاكم العسكريـة، ولا يمكن عزل ظـاهرة العنف عن سياقها الاجتماعى السياسى، فـالتناقض الحاد بين الغنى والفقر سبب شعـورًا بـالاستفـزاز يصعب تجاهلـه، والصـدمـات الاقتصـاديـة والاجتماعية والنفسيـة جمحت والشعـور بالاحباط سـد الطريـق أمام المستقبل، وكان محتماً أن تجمح أسباب العنف ومـوجباته، أضف لذلك ما جـرى ويجرى من كبت سياسى وحبـس للصحفيين وإغلاق لبعض الصحف وتقييد حقوق إصدارهـا إلى حد المنع البات إلا فيما ندر، أضف لـذلك ــ أيضًـا ــ سيـاسـات الإلحاق بأمـريكـا والتطبيع مع إسرائيل والخضـوع لها باسم السـلام، والنتيجـة: زيادة منسـوب السخط مع العجــز عن التغيير أو التعبير أو حتى التنفيـس، والنتيجــة أيضًـــا: إنتفاضات تلقـائية تأخذ طابعًـا اجتماعيًا متزايداً، كمثـال: ما جرى مع اعتصـام واضراب عمال كفر الـدوار أوائل أكتوبـر ١٩٩٤، مثال آخـر: إنتفـاضــة الفـلاحين خـــلال عـام ١٩٩٧، التى سقط خـلالها عشرات الشهداء وجـرى إعتقال مئات الفلاحين وطـلائعهم المثقفة، وهى أوسع تمرد اجتماعى على امتداد القرن كله فى مصر.

هذا جزء يسير من أحوال مصر والنتيجة: تداعى دور مصر ومكانتها فمن يفقد قـوته بالداخـل لا يجد السند فى خارج، والسياسـة الخارجية إمتداد طبيعى للسياسة الداخليـة، ولا سبيل لإنقاذ تستقيم به الحقائق مع الــوقـائع بغير التغيير السيــاسى الشـــامل، ومصر تطلب التغيير وتستحقه، فليس من طبائع الجغرافيا والتاريخ أن نبقى كما نحن.



الكرامة: خطة عبور

والسؤال: إلى أين من هنا؟

الزمان: أيام معـدودة قبل بدء الألفيـة الثالثة، والـدنيا من حـولنا فـوارة مـوارة بـالتحـولات وسبـاق الأمـم ويقظـة الشعـوب ونهضـة الحضارات، والعرب فى غيبوبة حضاريـة وسياسية واقتصادية وأمنية، ومصر حائرة البال مـوزعة النفس زائغة اليقين بين مقاديرهـا وأقدارها، مقاديرها قيدتها بأزمة مركبة ماتزال تعوق نهضتها وتقدمها، وأقدارها – بقـوانين الجغـرافيـا وخبرات التـاريـخ ووعـى العصر – تستنهـض وتستحث إلى حـل جذرى يضعهـا فى مكان يليـق فوق نـاطحة سحـاب عربية، مصر غائبة عـن دور.. أى دور، وأن لها أن تنهض إلى دور بطولة حجز لها وحجزت عنه.

وأول الطريق: خطة عبـور، قبل ربـع قرن كـانت مصر تعبر مـن هزيمـة خاطفة إلى نصر مخطـوف، حولـوا نصرها بالسـلاح إلى الهزيمة بغير سلاح، ومـدت الهزيمة يدها المسمـومة إلى شغاف الـروح، وكادت تصيب العصب بـالعطب، ومصر مقيدة نعم، لكنهـا لم تمت ولن تموت، مصر مكبلة نعـم، لكنها لم تفقد الأمـل ولا قتلها السجن بـالملل، مصر فى قيودهـا نعم، لكنهـا ـ بالفطـرة المطمورة ـ تعـرف إتجاهات الـرياح إلى مجدها العـالى فى فضاء البراح، مصر قد تختلـط عليها السبـل وإشارات المرور، لكنها ـ وهى المحروسة ـ لا ولن تضيع أبداً.

أول طريق مصر: عقد اجتماعى جديد فى البيت الوطنى، وعقد قومى جديد فى البيت العربى، وعقد حضارى جديد تبتعث به دورها القيادى الطبيعى فى وطنها العربى وعالمها الإسلامى والنامى وإلى مدى عينها المفتوحة على الشرق وفيض نيلها من الجنوب، العقد الاجتماعى الجديد يعيد تنظيم البيت الداخلى ويلبى الاحتياجات الأساسية للشعب بأعرض فئاته وطبقاته، ويضمن المشاركة ـ أوسع المشاركة ـ للقوى الحية جميعها فى صياغات السياسة والاقتصاد والثقافة، والعقد القومى الجديد يعيد تنظيم العلاقات بين أقطار الوطن العربى، ويرشد طرق التصرف والتعامل ويقيم الأسوار الواقية عند «مناطق حرام» لا يجوز الخلاف أو الاختلاف فيها أو عليها، ومهما بلغت الضغوط وكانت الظروف، ويعطى للأمة فرصها فى التقاط الأنفاس وإمعان البصر فى مغزى ما يوجد وجدوى ما يجب، نريد بالعقد الإجتماعى – مع العقد القومى ـ أن نبنى مجتمع العزة والكرامة ومجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الوحدة العربية.

والعقد الاجتماعى ـ مع العقد القومى والعقد الحضارى ـ كلمة السر فى خطة العبور للنهضة وهو الأصل والأساس فى مجتمعنا الذى ننشده، وفى برنامجنا الذى نسعى لتحقيقه، ونرى ــ فيمايلى – عددًا من رءوس الجسور..بينها:

أولاً: نسعى لبناء المجتمع الديمقراطى

بإصدار دستور جديد يجسد الاجماع الوطنى فى مؤتمر تأسيس منتخب، وجعل مدة الرئاسة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،

وتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية حتى انتهاء مدة ولايته، ووقف العمل بحالة الطوارىء، وعدم جواز تجديدها إلا لمواجهة كارثة طبيعية أو حالة حرب أو إضطرابات داخلية مسلحة ويكون إعلان الطوارىء بقرار من الرئيس لمدة ثلاثين يوماً على الأكثر، ويجب عرض الإعلان على البرلمان خلال سبعة أيام من صدوره وإذا لم يعرض فى الموعد المحدد أو عرض ولم تتم الموافقة عليه، إعتبر كأن لم يكن، ولا يجوز تجديد الطوارىء إلا بقرار جديد من البرلمان وفى حدود المدة نفسها، وإلغاء كافة القوانين السالبة للحريات فى قضايا النشر، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب مع إلزامها قانونًا بتداول السلطة داخل مستوياتها التنظيمية كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وحرية تكوين النقابات العمالية والمهنية المعبرة عن الاختيار من قبل المنتمين إليها ومباشرة نشاطها طبقاً للوائح تضعها بنفسها وانتخاب مجالس إدارتها دون أى تدخل من الأجهزة الإدارية وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية والجمعيات والروابط والمنتديات، وإصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون، واقرار حقوق الاجتماع والأحزاب والتظاهر والاعتصام السلمى، وتأكيد الإشراف القضائى التام على كافة مراحل العملية الانتخابية وفى جميع أنواعها وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت اشراف القضاء وإعطاء القضاء وحده حق الفصل فى كافة المنازعات المتعلقة بصحة العملية الانتخابية أو النتائج الناشئة عنها، أو الآثار المترتبة عليها، واشتراط توقيع الناخب أو بصمته فى الكشف المعد للحضور مع

بيان المستند المثبت لشخصيته، وإعداد جداول جديدة لقيد الناخبين على أن يكون القيد فى جداول القيد تلقائياً بدون تقديم طلب لكل من وصل عمره الثامنة عشر، وتكريس نظام الانتخاب بالقوائم النسبية دستورياً لتعزيز الوعى السياسى عند الناخبين، وضمان الرقابة الدستورية المسبقة على القوانين قبل إقرارها برلمانيا لوقف الفوضى التشريعية، ومحاكمة المسئولين عن انتخابات ثبت فسادها وبطلانها بتقارير وأحكام قضائية، واعتبار تزييف الانتخابات جريمة مخلة بالشرف لا تسقط بالتقادم وينشأ عنها حق التعويض على من ارتكبها شخصاً والجهة التابع لها، وإعطاء الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى جرائم الفساد السياسى والانحراف بالسلطة والجرائم الانتخابية وجرائم التعذيب، وعدم اسقاط أى من هذه الجرائم بالتقادم، وإحالة المسئولين عن جرائم التعذيب فى السجون وأقسام الشرطة إلى محاكمات عاجلة، وإنهاء تبعية السجون لوزارة الداخلية ونقلها إلى المجلس الأعلى للقضاء، وتحرير العدالة من كل صور الارتباط بالسلطة التنفيذية، وضمان الاستقلال التام لسلطة الادعاء والتقاضى بتعاقب درجاته، والفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق خاصة فى الجرائم المضرة بأمن الحكومة، وإلغاء تبعية النائب العام والتفتيش القضائى ورؤساء المحاكم الابتدائية لوزير العدل، ومنع انتداب القضاء لأعمال غير قضائية ومنع توليهم أية مناصب إدارية أو سياسية خلال خمس سنوات من تركهم القضاء العادى، وقصر رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس محكمة النقض، وإلغاء كافة صور الإدعاء

والقضاء الاستثنائى، وإقرار حق كل مواطن فى الالتجاء إلى قاضية الطبيعى المنصوص عليه فى قانونى السلطة القضائية وملجس الدولة، وقصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم إخلال العسكريين بالانضباط العسكرى، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدنيين المسجونين بقرارات المحاكم العسكرية، وتأكيد حقوق الإنسان – كافة حقوق الإنسان – فى الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والإتصال والمعرفة والاجتماع والمشاركة فى الحياة العامة، وحقوق الإنسان فى العمل وحد أدنى للأجر مع ربط الأجر بالأسعار، وتساوى الأجور عند تساوى العمل وحقوق التعليم والصحة والمسكن اللائق والمعاش والضمان الاجتماعى ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومى، وحقوق الإنسان فى حرمة المراسلات والمسكن والبدن وحمايته من الايذاء أو التعذيب النفسى والجسدى وتحريم الحبس التعسفى أو الحبس الاحتياطى إلا بأمر من السلطة القضائية وفى حدود القانون، والمراجعة الشاملة لكل المنظومة القانونية الحاكمة لعلاقة السلطة بالشعب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض وعلاقة المؤسسات بعضها ببعض وذلك حتى يتناسب القانون مع قواعد العدل وروح العصر، وحق الإنسان فى المعلومات، وتحرير حركة النساء من قيودها، وتأكيد مساواة المرأة بالرجل فى تولى الوظائف والمناصب العامة.

ولا يمكن بناء مجتمع ديمقراطى إلا باستقلال المجتمع الأهلى، برفع كل وصاية إدارية وأمنية على حركة الجماعات الأهلية، ومنع تعيين

موظفين حكوميين فى مجالس إداراتها، وكفالة استقلالها الداخلى، وديمقراطية عملها، وحق مؤسسيها فى اختيار مجالات النشاط وأساليبه ووسائله، وحظر حل الجمعيات الأهلية بقرار إدارى، والإحتكام للقضاء وحده فى أى نزاع ينشأ ويتعذر حلة بالتراضى، وإلغاء حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرارات وأحكام المحاكم، وتحرير العمل الأهلى من التمويل الأجنبى بمزالقه الخطرة، وإنشاء اتحادات طوعية نوعية أو إقليمية للجمعيات الأهلية مع - أويدون - جمعيات التعاون لتنسيق تكامل الأنشطة، وتأكيد دور المنظمات الأهلية فى الدفاع العملى عن الحقوق ومحو الأمية وحماية البيئة ومساعدة الفقراء والخدمات الثقافية وتعزيز الرعاية الصحية وحماية المستهلكين وتنمية المجتمعات المحلية.. وغيرها، والجمعيات الأهلية ليست الصورة الوحيدة لتفجير حيوية المجتمع، فهناك جمعيات التعاون وهى تقوم بأدوار ظاهرة، ويمكن أيضًا إيجاد هيئة أهلية مستقلة معتبرة لتنظيم تحصيل الزكاة والصدقات والعشور، والحث على تقديم تبرعات تخصم من الضرائب المستحقة، وتضاف الحصيلة لميزانيات الرعاية، ويمكن أيضًا تعزيز قيم التكافل الاجتماعى بإحياء نظام «الوقف» الأهلى وتجديده والتشجيع عليه بما يتمشى مع الظروف، فالوقف صدقة جارية يتصدق بها صاحبها ليتم إنفاقها فى وجوه البر والخيرات والمنافع العامة، ويجب إزالة القيود الإدارية والقانونية التى تحول دون إنشاء أوقاف جديدة، وإدارة الأوقاف يجب أن تعود أهلية مستقلة، ولا يجب إنفاق عوائدها فى غير ما هى موقوفة عليه، كما يجب عودة الأزهر لدورة الريادى

والتنويـرى وذلك بـإنتخاب شيخ الأزهـر من «جماعـة علماء الأزهر»، وطاقات العمل الأهلى بلا حدود لـو أحسن استثمارها فى مجتمع يتنفس أريحية ويهفو إلى التطـوع فى خدمة الجماعة، والنساء ـ بـالذات – أشد العناصر مثـابرة على العمـل التطوعـى الجاد، والعمل الأهلى هـو أرحب المجالات لبناء حركة نسائية وطنية جامعة، العمل الأهلى هو أوسع أبواب النساء للعمـل العام، وفى مصر أكثـر من ١٥ ألـف منظمة أهليـة أغلبها معطل، وفى الـوطن العـربى كلـه نحو ١٠٠ ألـف منظمة أهليـة، ولنا أن نتصور مـدى اتساع وعمق القواعـد التى يمكن أن تنهـض عليها عمارة هائلة لحركـة نساء حقيقية يحتاجهـا مجتمع يختنق بإحبـاطاته ويغلى بتوتراته.

ثانيا: نسعى لبناء المجتمع العلمى:

فهـو اختيـار مصيرى، ولا نبـالـغ لـو قلنـا أننـا نكـون بـالعلـم والتكنولوجيا أو لا نكون، وقد تأخرت بـلادنا كثيراً عن اللحاق بالركب، كانـت لنا محاولات مبكـرة فى اكتساب وتطـوير التكنـولوجيـا النوويـة والإلكترونيات، ومع إجهـاض النهضة ضاع الحلم، وأصبحنـا من بلاد «التكنولوجيـا الزائرة» أو «التكنولوجيا المستعارة» المحجـوزة بأسرارها لفروع الشركات المتعدية الجنسيات، والنتيجة تخلف قدراتنا التصنيعية مـع سنوات التبعيـة السياسيـة والاقتصـادية، أيضـاً جرى إجهـاض برنـامجنا النووى المبكـر، بدأنا البرنـامج أواخر الخمسينيـات، وجرى إنشاء مفاعـل إنشاص الذرى سنة ١٩٦١، وتكـونت قاعدة واسعـة من العلماء والفنيين، كما جرى صنع محرك الطائرة القاهرة ٢٠٠٠، وصنع

صواريــخ كان مـن الممكن تطـويرهــا لتحمل أقمارًا صنــاعية إلى المدار (القاهرة ـ الظـافر ـ الرائد) لقد كانـت مصر متفوقة فى هذا المضمار على دول كثيرة دخلت مجالات الطيران والفضاء بعد ذلك ومنها (إسرائيل).

وإذا كانت هـذه التجربة قد اجهضت بسبب الحرب الموجهـة ضدنا من قبل الاستعمار والصهيونية، فهى مازالت مستمرة فى فرض الاخفاق والفشل بتوقـف ثلاثة مشاريع مهمــة هى: مفاعل بــرج العرب ومحطة سيدى كـرير النوويــة ومحطة الضبعة النوويــة. والتأخر فى البرنــامج النووى ارتبط بتأخر عام فى البرامج التكنولوجية، ولم تعد لنا غير فرصة أخيرة فى مدة لا تصــل إلى عشر سنوات قبـل التطبيق الكـامل لاتفــاقات الجات فى حماية حقوق الملكية الفكريــة وبراءات الاختراع وتغليظ تبعات نقل التكنولوجيا، ونتصور أنها أصبحت مسألة حياة أو موت، ولا بديل عن تبنى خطة وطنية شاملة لاكتساب ونقل وتطوير التكنولوجيا والعلم الحديث فى مختلف جوانب الحياة فى مصر، فى الإنتاج، والخدمات، وتنمية الموارد المخصصــة للبحث العلمــى والتكنولـوجيا مـن ميزانيــة الدولــة والقريبــة المفروضة على المؤسســات العامــة والخاصة لصالــح التعليم والبحث العلمــى، على أن تصل الميــزانية المخصصــة لهذه المجالات مــا يســاوى ٣٪ من الــدخل القــومى بحــد أدنى، وتقــديم كــافة الحوافــز التمويلية والإعفــاءات الضريبية والجمركية لمشروعات التطـوير البحثى ونقل التكنـولوجيا والمعلـومات، وتنمية التعــاون التكنولوجــى مع دول متقدمة كاليابان وفرنسا وألمانيــا وتكثيف التعاون التكنولوجى مع دول الموجة الثانية فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتشكيل مجموعات علمية

واستثمارية متخصصة لشراء عقود التكنولوجيا ونقل التصميمات، وتركيز جهود الإبداع والابتكار، وإعادة تنظيم هيئات ومراكز البحث العلمى وتخليصها من البيروقراطية وإجتذاب العلماء المصرين والعرب المتميزين فى بلاد الهجرة المتقدمة، والاهتمام بإرسال البعثات العلمية إلى البلدان المتقدمة، وصياغة استراتيجية وطنية لتحديد فروع الصناعة والتكنولوجيات المتقدمة ذات الأولوية (الالكترونيات – الحاسبات ـ تحلية المياه ـ الأدوية – الهندسة الوراثية ـ المواد البديلة ـ الطاقات المتجددة) وما يرتبط بها من المعلوماتية وتقنية الاتصال والتكنولوجيات المتقدمة القادرة على رفع الإنتاجية بدون رأس المال، وكذلك إنشاء وادى سيليكون فى مصر لتصنيع شرائح السيليكون لكسر تفوق (إسرائيل) فى صناعة المعلومات، وضرورة حشد كل الموارد المالية والبحثية العربية فى برنامج تكنولوجى موحد، وتخصيص نسبة ٣٪ على الأقل من الناتج العربى كله لنقل التكنولوجيا وتطوير البحوث الأساسية أو إنشاء جامعة عربية لعلوم المستقبل ومدينة بحوث عربية وهيئة عربية لابحاث الفضاء وهيئة عربية لبحوث تحلية المياه.

وطبيعى أن نجاح القفزة المطلوبة مرتبط بمجانية التعليم والتوسع فى سنوات الدراسة الإلزامية ومنع التسرب فى تلك المرحلة الإلزامية، والتطوير الجذرى فى مناهج التعليم وبالذات فى جوانبه الرياضية والعلمية والتكنولوجية والوطنية والدينية، كما أن التطوير لابد أن يشمل التعليم الجامعى والدراسات العليا وذلك باستهداف رفع مستوى الكيف والتخصص، ورفع سن الإلزام إلى نهاية المرحلة الثانوية وتبنى

مفهوم الشجرة التعليمية الذى يتيح أكبر عدد من التخصصات والفروع فى المراحل الوسطى والعليا، وإتاحة برامج التعليم المستمر للخريجين لاستيعاب الطفرات الجديدة فى المعارف العلمية، والتوسع فى التعليم المفتوح فى مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية لإعطاء مزيد من فرص الترقى والتثقيف، وتوحيد نظام التعليم وربط نوعية الخريجين بالفرص المتاحة والمستهدفة فى سوق العمل، وتبنى خطة شاملة لمحو عار الأمية الأبجدية خلال ثلاث سنوات تعبأ فيها جهود المجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته ووسائله الإعلامية والثقافية والسعى لنشر الثقافة العلمية عبر الدوريات العلمية والكتاب العلمى للطفل وقصص الخيال العلمى ونشر المنتديات والنوادى العلمية، والاهتمام بالموهوبين والمخترعين والعمل على ربطهم بمؤسسات البحث العلمى ومؤسسات الإنتاج العامة والخاصة، التطوير المستمر للمناهج التعليمية والتربوية، والإعداد الدائم عبر الدورات المكثفة للمعلم من أجل الارتقاء بمستواه، والعمل على نشر مناهج الكمبيوتر والانترنت فى كافة مجالات التعليم ومراحله، تأصيل الديمقراطية داخل كافة برامج التعليم ومراحله وذلك عبر إعداد المعلم والمناهج التعليمية وطريقة التعليم وافساح الفرصة للطلاب فى إبداء رأيهم بشأن ذلك، العمل على زيادة مدارس ورياض الحضانة قبل السادسة والاهتمام بمناهج التربية والتعليم بها، إعطاء صلاحيات كاملة للجامعة كوحدة مستقلة على أن يتم انتخاب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وإعطاء كافة الحقوق الديمقراطية للجامعات من أجل تسييد المناخ العلمى والديمقراطى فى تلك المؤسسة العلمية المهمة وعودة

موقع أستاذ كرسى والتقـدم له عبر الترشيح بالأبحاث المحكمة، كما أن الترقية لا تتم إلا عبر تقـديم أبحاث محكمة ومنشـورة فى دوريات علمية عالمية وإقليمية.

ثالثا: نسعى لبناء مجتمع الإرادة الوطنية:

الذى يبدأ بالاعتراف بحقائق الجغرافيا والتاريخ التى نسجت حلقات الربـط بين الأمن الوطنـى المصرى والأمن القـومى العربـى، فمصر هى حلقة الـوصل بين أقطار المشرق العربـى وأقطار المغرب العربـى، وهى حلقة الوصل بين آسيا وافريقيا، وبين البحرين الأحمر والأبيض، وموقع مصر مصـدر ضعف لها إذا مـا استكـانت ووقعـت فـريسة لـلأطماع الأجنبية، وهو مصدر قوة لها إذا ما اتبعت سياسة قومية عربية نشيطة وإيجابيـة، ولا تستطيع مصر ـــ كأى دولـة ـ ضمان أمنهـا بدون قـوة عسكريـة كافيـة ومجتمع متماسـك واقتصاد قـادر متوازن، وخطـوط الدفاع عـن مصر تبدأ شمالا عند الحدود التركيـة وشرقاً عند شـواطىء الخليج وجنوباً عند أعالى النيل وغربـا عند حافة المحيط الأطلنطى، وهو ما يـوجب على مصر أن تقوم من أجـل عودة دورها القيـادى العمل على محورين، أولهما الـداخلى الذى يتجـه إلى توفير قـوت الشعب مـن عمل الشعـب، والتخلـص مـن التبعيـة وبنـاء التنميـة المستقلـة واعتماد الديمقراطيـة أسلوبًا للإبـداع والتقدم. وثانيهما أن تقوم مصر بـدورها القيادى فى إنهاء حالات الحصـار المفروض على بعض الأقطار العـربية، وبناء الـوحدة مـن أسفل بين الشعـب العربـى فى كل الأقطـار العربيـة ووجود (إسرائيـل) فى ذاته يمثـل أفدح الأخطـار على أمن مصر والعـرب

جميعًا وهو ما يـوجب دورًا مصرياً قيادياً عاجـلاً فى تصفية التناقضات العربية / العربية وتوفير وسائل العلاج المبكر للأزمات وفض المنازعات سلمياً ووقف إيذاء الشعوب بخلافات الحكام، واعتبار حرب العربى مع العربـى منطقة حرام، وتعـزيز التضامن العـربى بمؤتمرات قمـة جادة تقصد سنـوياً، وبعث الفـاعلية فى الجامعة العـربية ومؤسسـات العمل العربى المشترك، ودعوة الأقطار العربية التى تقيم فيها عمالة أجنبية إلى أنهاء وجودها والاستعاضة عنها بعمالـة عربية، وتقليص فجوة الغذاء ـ المهددة لـلأمن القـومى بتكـامل أقطـار النفط مـع أقطار الماء و«حـزام القمح» فى مصر والسودان والعـراق وسوريا والمغرب، ومطـابقة خرائط الأمن مع خرائط الماء بمواجهة الأقطار القـادمة من دول المنابع فى تركيا وأثيوبيـا، وفض تحالفهما مـع إسرائيل، ورد اريتريـا لعروبتهـا وفض تعاونها مع إسرائيـل فى جزر البحر الأحمر، واسترداد عافيـة الصومال وإعادة توحيـدها، وتفعيل معاهـدة الدفاع العربـى المشترك، واستبدال المناورات العسكـرية مع الأجانـب بمناورات دورية مشتركـة للجيوش العـربية، وإقـامة حلـف عسكـرى عربـى بعـد التخلص مـن القواعـد العسكرية الأجنبيـة فى بعض الأقطار العربية، وتوفير الإنفـاق الجنونى على شراء السلاح لـدعم إنشاء وتطويـر هيئة عربية مشتركـة للتصنيع العسكرى، ودعـم التصنيع العسكـرى فى المجالات الحسـاسة خـاصة صناعـة الصواريخ بعيـدة المدى، وجلب تكنـولوجيا الأقمار الصنـاعية وإطلاقها، وإنشاء هيئة عربية نووية تكون سبيلنا لدخول نادى الكبار وامتلاك ترسانة واقية من القنابل النووية، والعمل على امتلاك اعتبارات

القوة الشاملة التى تمكننا من رفـض القواعد وإلغاء التسهيلات ووقف المناورات العسكـرية المشتركـة مع أمريكـا ورفض المعـونة الأمـريكية وتصفية مـؤسساتها العاملة على أرض مصر، وحظـر الاختراق الأجنبى لكافة المنظمات والجهـات الرسمية والأهلية، وقطع جميع العـلاقات مع العدو الصهيونى.. وطرد سفـارته القائمة على أرض مصر، ورد الاعتبار لشهداء المقـاومة ضـد كامب ديفيـد وفى مقدمتهم محمـود نورالـدين، والخروج من كامب ديفيد، وإنهاء التزاماتنا بموجب ما تسمى «معاهدة السلام» ولواحقها ذات الصلة، وطرد القوات الأمريكية ومحطات الإنذار المبكر مـن سيناء، وإلغاء المناطـق المخفضة ومنزوعة السـلاح، وإعادة فرض سيطرة الجيش المصرى على سيناء بالكامل حتى خط الحدود مع فلسطين المحتلة، والعمـل لإستعادة قريـة أم الرشراش المصريـة (إيلات حـاليا) المحتلـة فى أعقـاب حـرب ١٩٤٨، على أن يتم ذلـك عبر السُبـل القانونيـة والديمقراطية ومطالبـة الأقطار العربية التى عقـدت اتفاقات إذعان مـع العدو بإلغـاء تلك الاتفاقـات، وتجريم وتخوين كـل إتصال بإسرائيل، وإعادة بناء جدار المقاطعة العربية الشاملة، واحتضـان العمل الفـدائى الاستشـهادى المسلـح على كـافـة الجبهات، وتنميـة استعـداد الجيوش العربية للحرب حين تفرض، وتنظيم جهد عربى شعبى متصل لـدعـم مقـدرة شعبنا الفلسطينـى على الانتفـاض والبقـاء على أرضـه المقدسـة، ورفض التفـريط بشبر من أراضينـا المحتلة فى جنـوب لبنان والجولان وفلسطين كلهـا وكافـة الأراضـى العـربية فى الاسكنـدرونـة وسبتة وملية.

رابعًا: نسعى لبناء مجتمع الوحدة العربية:

ونعتبرها أهم أهدافنا وأعز أمانينـا، ونعرف أن الوحدة هدف صعب لكنه ممكن، ولا نهضة لنا بدونه غير أن طريقنا إليها هو بناء الوحدة من أسفل عبر الجهود الشعبية ووعى الجماهير ومبـادراتها وطريق الوحدة يبدأ بـالدور الإيجابـى للمواطن الفـرد يتوج بـإرادة القرار السيـاسى لاتمام الوحدة، فلا فرصة لتنمية مستقلة ناجحة لا تتكامل عربياً، ونحن نؤمن ونسعى لتكامل ووحدة اقتصادية عربية لا مجرد تعاون أو منطقة مشتركة للتجارة الحرة، وسبيلنـا هو إحياء اتفاقية الوحـدة الاقتصادية والميثاق الاقتصادى العربى والعمل على إنضمام جميع الأقطار العربية إليها، ووضع خطة تربط الاقتصادات العـربية، وتحقيق تكامل إنتاجى مبنى على تقسيم العمل، وتخصص اقتصاد كـل قطر فى أنشطة إنتاجية بعينها تسـاعد على تعميـق الصناعـة العربيـة والنهوض بـالصناعـات المتطورة، ووضـع برنـامج تمويـل لخطة التكـامل، وقيـام الصناديـق العربيـة بتنفيذه، ودعـم صندوق النقـد العربـى وتوجيهـه إلى دوره فى مسـاعدة الأقطـار الأعضاء على مـواجهـة العجز فى ميـزان المدفوعـات لتمكينها مـن أداء نصيبها فى الخطة القوميـة، وإنشاء مؤسسـات مـالية قـوية تقـوم بحمايـة الأمـوال العربيـة المهـاجـرة وإعادة تـوطينهـا فى استثمارات قومية، وتشجيع رءوس الأموال الخاصة على العمل المشترك، والعمل على إنشـاء شركات عـربية متعـددة الجنسية تقـوم بالتنـافس الإنتاجى مـع الشركات الدولية داخل الـوطن العربى وخـارجه، ويمكن البدء بتوحيد قطـاعات نوعية معينة أو إنشاء تكتـل اقتصادى من مصر

وأقطـار أكثر استعـدادًا على أن يضم لـه الجميع لاحقـاً، ونعرف أنـه لا فـرصة لتكـامـل اقتصادى دون أن تكـون السيـاسـة دليله، فـالإرادة السياسيـة هى الأساس فى طلـب الوحـدة على اختلاف وتعدد صـورها الدستورية، ونقطـة البداية هى دور المواطن فى نسج شبكـة الوحدة من متطلبات الحياة نفسها، وهذا هو طريـق بناء معمار الوحدة الذى يكتمل بالقرار السيـاسى، ومن هنا كان لابـد من النضال من أجـل إقرار «حق المواطنة القـومية» ومنـح كل عـربى حـرية إختيـار الإقامـة فى أى قطر والتمتـع بكل حقـوق ومزايـا مواطـن القطـر نفسه فى كـافة المجـالات، وضمان حريـة التنقل بين الأقطار بـدون تأشيرة مسبقة وبجـواز سفر عربـى موحد، وإسقـاط الحظر القانـونى «القطرى» على إنشـاء أحزاب ونقابات وجمعيات قومية التكويـن وتعزيز الاتحادات والهيئات القومية العربية، وتـوفير تمثيل شعبى يراقـب أداء مؤسسات الجامعة العـربية لمهامها ويساعد على تنفيذ القرارات، وتكويـن تحالف عربى جامع يضم العناصر المتقـاربة من القوميين والإسـلاميين واليساريين والليبراليين، وتكوين «بـرلمان للشعب العربى» بـانتخابات حرة مبـاشرة على أساس الأوزان السكانيـة، والاتجاه لخلق عمود فقرى صلـب للوحدة الشـاملة بإتحاد جـديد يضم مصر مع ليبيـا والسودان وسوريا والعـراق، وهى أقطار سبق لها أن دخلـت فى تجارب أو مشاريع وحدويـة، ونتصور أن يكون الاتحاد الجديـد قطبًا جاذبًـا لجناحـى الخليج والمغرب مـع بقية اقطار العرب.

خامسًا: نسعى لبناء مجتمع الشفافية واقتلاع الفساد:

الفساد فى بلادنا أكبر من اختلال قيم وتداعى أخلاق، وأوسع من ثقافة إستهلاك غذت تطلعات تقصر عن تلبيتها دخول وموارد، وأخطر من ضياع الحدود بين الحلال والحرام فهناك علاقة مصاهرة وزواج ـ غير مشروعة ـ بين السلطة والثروة والإعلام والفساد والتطبيع والقمع، فهناك فساد بالتشريعات بمد الحبال للفساد بالاقتصاد، قوانين وثغرات واستثناءات ينفذ منها أصحاب المصالح بتواطؤ ظاهر مع أصحاب السلطات، وقرارات تصدر وكأنها مدفوعة الأجر محسوبة العوائد الشخصية، ومساومات فى الكواليس وأحكام قضائية لا تجد سبيلها للتنفيذ، وحصار لأجهزة وسلطات الرقابة، وحجب للمعلومات ومنع تداولها فى الصحف، وإدارة للمؤسسات وكأنها من بواقى الأملاك الفردية، ودعم لسلطة المال بسلطة العنف جعل البلطجة هى الدستور المرعى وإن لم يكن مكتوبًا، ونهب بأحجام مخيفة حول الفساد من ظاهرة إلى مؤسسة مافيا تستنزف الرصيد الباقى من ثروة الوطن ومقدرة المجتمع على الاحتمال والبقاء والتعايش المأمون وعن هذا تكشف «المنظمة العالمية للشفافية» فى تقريرها الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨ أن مصر من الدول المصنفة فى المجموعة الرابعة فى ترتيب دول العالم من حيث الفساد وهى الأقل نظافة والأكثر فسادًا، ومقاومة الفساد أصبحت من «فروض العين» أو «فروض الكفاية» فهى تستوجب شن حملة واسعة منظمة من مواقع القانون والاتصال الجماهيرى والإعلام الحر، وتستوجب التأكيد على حق هيئات الشعب فى

طلب بيانات ومعلومات تيسر لها فرص القيام بدور رقابى مباشر، وإعطاء الأفراد ـ بغير اشتراط المصلحة المباشرة – حق إقامة دعاوى جنائية ضد ظواهر الفساد كافة، ومنح الاستقلالية الكاملة والحصانة القضائية للرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات وإلزام أجهزة الرقابة ـ قانوناً ـ بنشر معلوماتها وتقاريرها فى الصحف وتوفيرها لمن يطلب، وإصدار تشريع لمحاكمة الوزراء ورئس الجمهورية عند الحاجة وإلزام الرئيس والوزراء والوكلاء والمحافظين وأعضاء البرلمان ورؤساء الهيئات والشركات والمؤسسات العامة وقيادات الأحزاب وهيئات المجتمع الأهلى وكل الشخصيات العامة ومن فى درجتهم وأزواجهم وأصولهم وفروعهم، إلزام كل هؤلاء بتقديم إقرارات ذمة مالية علنية تنشر فى الصحف ووسائل الإعلام كافة، وتقدم بما لديه من معلومات مخالفة لبياناتها لنشرها فى الصحف أو دفعها أمام القضاء، ومنع قيام المسئولين أو ذويهم بأعمال القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترك مناصبهم، والتطبيق الحازم لقانون: من أين لك هذا؟ والمصادرة الكاملة للأنشطة والثروات مجهولة المصدر أو التى يثبت تهرب صاحبها من الضرائب وطبيعى أن هذه الإجراءات – وغيرها – تدعم حملة الأيدى النظيفة، لكن اقتلاع الفساد من جذوره يحتاج إلى تغيير جذرى فى السياسات القائمة.

سادسًا: نسعى لبناء مجتمع التنمية المستقلة:

والتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ونقطة المنطلق تنمية البشر ومن بعده تطور الإنتاج المحكوم بإعداد البشر القادرين

بدنيـاً وعقلينا ونفسياً على التعامـل المتقدم مع البيئـة واستخدام أدوات الإنتـاج الحديثة، ومـن هنا تبرز قضـايـا التنمية البشريـة مثل الأميـة الابجديـة والثقافيـة وتدهور أحـوال التعليم وتخلفـه وسوء التغـذية فى مرحلـة النمو، وإنعدام الكثير من الصحـة الوقائية والتقتير الشـديد فى علاج الفقراء ومحدودى الدخل، وتدهور البيئة من قبل الفقراء والأغنياء على السواء، والبطالة والفساد وتدهور أوضاع الثقافة فى كافة مجالاتها.

ولـذلك مجتمـع التنمية المستقلـة يبدأ بـالتنمية البشريـة على كافـة المجالات التعليميـة والصحية والإسكانية والشبـاب والطفولة وقضـايا المرأة فكلهـا قضايـا مهمة معـالجتهـا يؤسـس للإعتماد على الـذات فى مشروع التنمية وهنا لابد أن يكون منطلقنا فى المعالجة معبرًا عن إنتمائنا الاجتماعى للفقراء والمنتجين والكادحين ـ الأغلبية من شعبنا – بعد ذلك نسعى لتنمية الإنتاج الوطن بإعادة مصادر الحركة إلى القطاعات المحلية المنتجة، وتقليـص الوزن النسبى لخطـر الاعتماد على المصادر الـريعية (قناة السويس ـ البترول ـ السياحة) مع عدم إغفال تطويرها، والتحكم فى النمو السرطانـى لتجارة الأموال والمضاربات العقاريـة بوضـع روادع وقواعد مناسبة، والهدف: دعم الاقتصـاد العينى مقابل تقليص اقتصاد المضاربة، وتعزيز الطـابع الإنتاجى بتكامل حلقاته وتـوفير مستلزماته داخليًـا، وتوجيـه الإنتـاج لإشباع الحاجـات الأسـاسية أولاً بقـدرات إنتاجية تحقق الاعتماد على النفس ومراعـاة توافق إختيارات الإنتاج مع الذوق الـوطنى، وتطوير المنتجـات وأساليب إنتـاجها بإمتلاك نـاصية

المعرفة التكنولوجية المتطورة، والتدقيق فى إختيار فروع الصناعة المتطورة الأولى بالرعاية، وتبنى استراتيجية تصنيع سريعة وطفرية وتنفيذ استراتيجية الربط بين الورش والصناعات الصغيرة المنتشرة بآلاف عبر شبكة لتكامل حلقات التصنيع الوطنى ومضاعفة نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٠٪ خلال عشر سنوات، وهو هدف لا يتحقق بدون مضاعفة معدل الإدخار المحلى ومعدل الإستثمار الإجمالى إلى مالا يقل عن ثلث الناتج القومى، والتركيز على الصناعة لا يعنى إهمال الزراعة، فما جرى إهماله عندنا فى الزراعة والصناعة هو النهج الإنتاجى المتطور الذى يعطى للتقدم العلمى أبرز الأدوار، وقد أصبحت الزراعة تعتمد على الصناعة المتطورة بدرجة أكبر مما كانت الصناعة تعتمد، تاريخيًا، على الزراعة، ولذلك لا ينبغى التضحية بالزراعة من أجل التصنيع ولا يمكن تنمية الإنتاج الزراعى دون مراعاة علاقة الفلاح بالأرض، ونقطة البدء: إصلاح زراعى جديد يعيد النظر فى الملكيات الغائبة واحتكار الأرض، وتأسيس صندوق حكومى لشراء الأراضى الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أى مستأجر من أرضه، وإعادة النظر فى قانون الإيجارات الزراعية الجديد، وإلغاء حجوزات بنك الإئتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة ووقف مطارداتهم أمنيا وقضائياً، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعى يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعى، ودعم تكامل حلقات التعاون الزراعى فى الإنتاج

والإقراض والتسويق، وتعديل التركيب المحصولى لإشباع الحاجات الأساسية وتنشيط اتجاهات التكثيف المحصولى وبحوث التقاوى لتطوير أصناف عالية الإنتاجية وقليلة الاستهلاك للمياه والمخصبات الصناعية، وتطوير الإرشاد الزراعى بمشاركة كليات الزراعة فى الجامعات، وترشيد استخدام المياه، فـ٩٧,٥٪ من مواردنا المائية يأتى من خارج الحدود، ونصيب الفرد ٩٨٠ متر مكعب سنويًا (أى تحت خط الفقر المائى المقدر دوليًا بـ١٠٠٠ متر مكعب للفرد)، وتنمية الزراعة مع ترشيد استخدام المياه يلزمه زيادة الاستثمارات فى الزراعة والرى والصرف، ومضاعفة المخصصات الحالية (١٠٪ تقريباً)، وإنشاء صندوق خاص للتنمية الزراعية يجرى تمويله من زيادة الضرائب على السلع ومظاهر الإستهلاك الترفيهى والأراضى الزراعية المستقطعة لأغراض غير زراعية (مبانى ومنشآت وطرق ومصانع...إلخ) وحصيلة بيع أراضى الدولة، والاستفادة من الاستثمارات فى تهيئة المناخ لزراعة غير تقليدية توجه للتصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الحيوان والأسماك وسائر الكائنات البحرية، ومضاعفة الرقعة الزراعية المستغلة (٧,٤ مليون فدان حالياً) بالإسراع فى تعبئة شاملة لتنفيذ مشروعات الإستصلاح والتوسع الكبرى فى سيناء والجنوب ومنخفض القطارة والواحات الخارجة والداخلة (حيث يمكن زراعة مساحات شاسعة من أرض مصر اعتمادًا على مصادر متعددة من بينها مخزون المياه الجوفية.

وتبنى معايير عادلة فى توزيع الأرض الجديدة على الفلاحين المهجرين من مخزون الريف (٥٧٪ من سكان مصر) وعمال المشروعات والشركات العامة والخاصة والطاقات العربية المشاركة وفق خطة شاملة لتوسيع رقعة المعمور المصرى، ومع تطوير الصناعة والزراعة يجب تفتيح مسام المجتمع الإنتاجية كلها وإطلاق طاقاتها، فالتعاونيات قطاع فعال فى المجتمع، وإنتاجها السنوى حالياً يتجاوز عشرة مليارات جنيه، وهناك عشرة ملايين مواطن منظمين فى تعاونيات الزراعة والحرف والاستهلاك والإسكان والصيادين، وعدد الجمعيات التعاونية أكثر من ١٥ ألف، والقطاع التعاونى عميق الجذور فى مصر وله مؤسساته الراسخة، والتعاون ينمى قيم الديمقراطية الاقتصادية والمسئولية المشتركة والوظيفة الاجتماعية للملكية، ويجب السعى لتوسيع قاعدة التعاونيات وتأكيد ديمقراطيتها وتعظيم إنتاجيتها وتحريرها من وصاية الدولة أو مظاهر الإنحراف بها، والحرفيون - أيضًا - قطاع فعال فى حياة مصر عددهم أكثر من أربعة ملايين، ويقومون بتصنيع وصيانة وتجميع سلع عديدة وهم حلقة هامة فى تكامل قطاعات الاقتصاد، ويجب تشجيع الحرفيين بإعفاء صغارهم من الضرائب المتراكمة عليهم، وقيام الحكومة بأداء التأمينات الاجتماعية عن عمالهم، وتسهيل إجراءات الترخيص لورش الحرفيين، وهى أفضل مدارس التلمذة الصناعية، وإنشاء بنك خاص لتمويل الصناعات الحرفية وتجميعهم فى إتحادات أو تعاونيات تساعد على فتح سبل التصدير لمنتجاتهم ومشغلاتهم اليدوية بالذات، أيضاً يجب تشجيع

الحرف والصناعات البيئية، ودعم مشروعات الأفراد الصغيرة والمساعدة فى الترويج والتسويق وتحسين الاستفادة بالميزات النسبية لموقع مصر وإمكاناتها الثقافية والبشرية باستثمار موقع مصر المتوسط لإقامة مناطق الصناعة والتصدير ونشر مراكز وورش صيانة وإصلاح السفن على الموانىء المتعددة، وتعظيم عائد السياحة فى بلد هو متحف الدنيا كلها، فمصر تملك ثلثى آثار العالم ومشاهد حية مؤثرة من الحقب الفرعونية والتاريخ المسيحى والتاريخ الإسلامى السنى والشيعى، وهو ما يعنى أن أغلب البشر لهم مزاراتهم المحببة فى مصر، ونصيبنا الممكن من السياحة يفوق نصيبنا الحالى منها بعشرات المرات، ويتطلب نشاطًا هائلاً فى الترويج والتسويق، وإنشاء وزارة خاصة للآثار، ودعم سياحة المعارض والمؤتمرات ودعم السياحة الداخلية، وتوفير منشئات سياحية متنوعة تخاطب أذواق السائحين القادمين من بيئات ثقافية مختلفة، أيضًا: يجب تشجيع السياحة الطبية خاصة من الأقطار العربية، ولدينا منشئات وخدمات طبية متطورة قادرة على الجذب لو جرى الترويج لها.

كما يجب اعتماد التنمية المخططة التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات على الأكثر، وتأكيد دور الدولة الوطنية فى قيادة التنمية بكافة قطاعاتها، ووقف الاقتراض الخارجى المشروط وغير المرتبط بمشروعات استثمارية مخططة أو بالنقل الكامل للتكنولوجيا، وتفضيل الاقتراض عند الحاجة من جهات وأقطار عربية، والاستفادة القصوى من الثغرات وفترات السماح فى اتفاقات الجات، والعمل على تحقيق تكافؤ أفضل من خلال الإندماج فى كتلة اقتصادية عربية، فالكتل

الاقتصــادية الأوســع لها مــزاياهــا واستثنــاءاتها المنصوص عليهــا فى اتفاقات الجات، والسعى من خلال مجموعة الثمانية (الدول الإسلامية) ومجمــوعــة الــ١٥ (لدول الجنــوب) لضمان وحمايــة أكبر لــلأســواق والصناعات والمنتجات، وإلغاء العجز المتفاقم فى ميزاننا التجارى بتنمية قطاعــات التصديــر ودراسة احتياجــات الأسواق الأقــل نمواً، والإتجاه شرقًا وجنوبًا فى تجارتنا الخارجيــة بنسبة الثلثين ووقف استيراد السلع الكماليــة والترفيهية، والإحــلال محل الــواردات بــإشباع الاحتيــاجــات الأساسيــة وتحقيق الاكتفاء الذاتــى فى الحبوب، ودعم حصانــة السوق بتنمية الاعتزاز بالمنتجات الوطنية مــع تطويرها وتجويدها تحت شعار «صنع فى مصر وبعقــول مصرية»، ووقــف برنــامج خصخصــة القطاع العام والعمل على إصــلاحه اصلاحاً شاملاً وإدارتــه على أسس الكفاءة الاقتصادية والتطوير الإنتاجى، وتعــزيز رقابة العاملين ومشاركتهم فى الإدارة وتنمية استثمارات القطاع العام، ودعم عمليات التجديد والإحلال والتشغيل الكامــل لخطوط الإنتاج، وبيع الــوحدات الخاسرة للعاملين أو للــوحــدات الأخــرى الــرابحـــة، ومســاواة القطــاع العــام فى الحوافــز والتسهيلات مع القطاع الخاص، وتعــزيز دور التعاونيات والحرفيين فى الإنتاج والتسويق والتصدير، ودعــم دور القطاع الخاص الوطنى المنتج فى كافة المجالات وأهمها مجالات التصنيع والمعلوماتية والمساواة التامة فى المعاملة والإغراءات والتسهيلات بين رءوس الأمــوال العربية ومثيلتها المحلية، وتقليص نشاط التوكيــلات الأجنبية وحصار الأنشطة الطفيلية والاستهــلاكية، ووقــف نزيــف الإعفــاءات الضريبية الممنــوحة بحجــة

تنشيط الاستثمارات، وتوجيه الإعفاءات لقطاعات بعينها مطلوب تنميتها فى إطار الخطة العامة والتشديد فى تحصيل حقوق الدولة بأحكام قضائية، وفرض ضريبة اجتماعية تصاعدية، وإلغاء تشريعات السماح للأجانب بإنشاء وإدارة المطارات والموانىء والطرق وتملك الأراضى والعمل على تحديث الريف المصرى (الإنسان والمعمار والأرض) بما يحافظ على البيئة المميزة له فى كافة مناحى الحياة المعاشة.

سابعًا: نسعى لبناء مجتمع الضمان الاجتماعى الشامل:

وتلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، والتأكيد على حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوقًا طبيعية ودستورية ملزمة، وهذه الحقوق ـ مع عدالة توزيع الثروة ـ عناصر جوهرية للتنمية البشرية التى هى عنوان رقى وتقدم الأمم، ومن حق كل مواطن أن يتعلم مجانًا، وأن يواصل طريق العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه، فالعلم طريق تعزيز الحياة الإنسانية وتكريمها، والعلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى، وتكافؤ الفرص فى التعليم والعلم هو الأساس، وإيقاف سرطان التعليم الخاص فى جميع المراحل مما فيها الجامعة الذى يحول العلم إلى سلعة ويهدر تكافؤ الفرص.

العمل حق وشرف وواجب، ومن حق كل مواطن أن يجد عملاً يتناسب مع كفائته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه، وأن يكون

هناك حد أدنــى مناسب للأجور مــرتبط بالإنتاج والأسعــار ويتكفل به القانــون، وحد أعلى للدخــول تتكفل به الضرائب، ومــن حق كل مــواطن تتأخر عنه فرصة العمل أن تصرف له «إعـانة بطالة» شهرية تفى بالحد الأدنى مــن ضرورات الحياة، وفــرص العمل يجب تــوفيرها بــالتوســع الإنتاجى فى مشروعــات العمالة الكثيفة، وتأهيل فوائض العمالــة بإعادة التدريب لوظائف جديدة مطلوبة، والعمل بنظام تعدد الورديات (إثنتان وثــلاثة) فى كــافة قطــاعات الإنتــاج والخدمات لاستيعــاب قوة العمــل بالكامل وزيــادة العوائد طفريًا فى الوقت نفسه، ومن حــق كل مواطن أن يحصل على معاش مناسب فى سن التقاعــد، والتأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا أدوارهم فى العمل الوطنى، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان، ومن حق كل مواطن أن يحصل على حقه فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجًا ودواءً سلعة تباع أو تشترى، وإنما تصبح حقــاً مكفولاً غير مشروط بثمــن مادى، وحــق كل مواطن فى الرعاية يكفله نظــام كفء للتأمين الصحى الشامل، ويجب أن يزيد نصيب الصحة مع التعليــم إلى ربع إجمالى الإنفاق العام على الأقل، ومن حق كل مواطن أن يجد السكــن الملائم وفى حدود نسبة معقولة من دخله، ويمكن تبنى جملة إجراءات من بينها، وقف ظاهرة الإسكان الترفى والمضاربات العقارية، وتقديم كافة التسهيلات فى توفير الأراضى ومواد البناء بأسعار رخيصة، وعودة الدولة ـ بالمشاركة مع القطاعين الخاص والتعاونى ـ إلى تحمل مسئولياتها تجاه الإسكان الشعبى وتدخل الدولة

لمواجهة كافــة أشكال الخروج على قوانين الإسكان بحلــول ممكنة عملياً مقبولــة سياسيــاً وإجتماعياً وإداريا، وإلــزام أصحاب الشقــق الخالية المغلقة بتأجيرها للراغبين، وصياغة تشريعات إيجابية عادلة، وحظر طرد مستــأجر مــن سكنه، ويجب ضمان حــق كــل مواطــن فى بيئة نظيفــة، بحماية النيــل من التلــوث، وحظر أى نشــاط ضــار بــالبيئة والإنســان، فــ ٤٠٪ من سكان المدن يستنشقون هــواءً ملوثًا، وتضمين كل مشروع صناعى الاعتمادات اللازمة للتخلص من النفايات، والحد من الإفراط فى استخدام الأسمــدة الكيمياويــة، واستغلال نفــايات الــزراعة ونفــايات الإنســان فى توفير السماد العضــوى وتوليــد الطــاقة الحيــوية، وخطــر استخدام الهرمــونات فى تربيــة الماشية أو زراعــة الفواكه، وتنقيــة مياه الشرب من الملــوثات الكيماويــة، والاهتمام بالنظــافة العــامة، وتعميــم استخدام الوقود الخالى من الرصاص فى وسائل النقل.

هذه بعض أهدافنا ومطامحنا ، نتوجه بها إلى الشعب وحده .

ونثق أن الشعب هو المعلم ، وصانع التغيير ، وغايته .

ونؤمن أن إرادة الشعب من إرادة الله .



لائحة النظام الداخلى

الباب الأول: أحكام عامة

مادة ١) اسم الحزب: حركة الكرامة.

مادة ٢) المقر الرئيسى للحزب: مدينة القاهرة وله أن ينشىء فروعًا فى كافة المواقع الجغرافية التى يتواجد بها الأعضاء.

مادة ٣) يهدف حزب حركة الكرامة إلى تأكيد الهوية الجامعة للأمة التى ينسجم فيها الانتماء الوطنى والقومى العربى والحضارى العربى الإسلامى. وتأكيد المساواة فى المواطنة بين أبناء الأمة مسلمين ومسيحيين. وبث معانى الثقة فى النفس والأمل فى المستقبل، والقدرة على مقاومة الهيمنة الغربية والصهيونية والفقر والفساد والاستبداد، واليقين فى انتصار الشعب. والإيمان بأن كرامة الإنسان منحة إلهية لا يجوز لبشر أو سلطة أن تهدرها أو تنتقص منها. وأنه لا كرامة للوطن بدون كرامة المواطن ولا كرامة للمواطن بدون كرامة الوطن. وأن إمكانيات أمتنا البشرية والمادية والمعنوية كفيلة بتأكيد وتعزيز الكرامة لكل مصرى وعربى ولأمتنا بين أمم البشرية فى عالم المستقبل.

مادة ٤) المبادىء التنظيمية الأساسية لحزب حركة الكرامة تقوم على أن الحزب ليس بديلاً عن الجماهير إنما هو جزء منها ونجاحه فى تحقيق أهدافه مشروط بارتباطه بالناس. وأن العمل لمصلحة الجماهير وليس الحديث باسمها هو معيار الثورية، وأن

الـديمقـراطيـة داخـل الحزب هى دليـل مصـداقيـة المطـالبين بـالديمقـراطية فى المجتمـع. وأن وحدة الإرادة فى الحزب تكملهـا مرونة التنظيم. وأن تعدد نقـاط التأثير فى القرار الحزبى ضمانه لعدم احتكار القـرار ولجماعية القيادة الحقة. وأن الالتـزام برأى الأغلبية مشروط باحترام حق الأقليـة فى التعبير والحركة من أجل تشييد رأيها ديمقراطيا». وأن ضمان مشاركة الشباب فى القيادة شرط للديمقراطية والفاعلية معا».



الباب الثانى: فى العضوية

مادة ٥) عضوية الحزب حق لكل مواطن يؤمن بالمبادىء والأهداف الأساسية للحزب ويلتزم ببرنامجه ولائحته الداخلية. ويشترط فى العضو:

- ألا يقل سنه عن ١٨ عامًا.
- أن يكون ملتزمًا بالقيم الدينية وأن يكون حسن السمعة.
- أن يقدم طلبًا كتابيًا إلى الحزب يتضمن اقتراحه لمهمة أساسية خاصة به.
- أن يلتزم بدفع الاشتراك الشهرى الذى يقره الحزب.

مادة ٦) كل من قدم طلبًا كتابيًا للحزب يصبح عضوًا منتسبًا بمجرد تقديم الطلب ولا يشترط صدور قرار بقبوله. يصدر قرار من لجنة التنسيق بالوحدة ليصبح عضوًا عاملاً خلال ستة شهور يجتاز خلالها دورة تأهله للعضوية العاملة.

مادة ٧) جميع أعضاء الحزب متساوون فى الحقوق والواجبات.

مادة ٨) واجبات العضو العامل بالحزب هى:

- أن يبادر إلى العمل لحل مشاكل الجماهير والارتباط بها وكسب ثقتها والتعلم منها.

- أن يعمل على تحقيق برنامج الحزب وينفذ ما يكلفه به من واجبات.
- أن يكون له دور فعال فى أنشطة مؤسسات المجتمع المدنى (نقابات، جمعيات، مراكز شباب..إلخ).
- أن يحافظ على وحدة الحزب ويتصدى لأى خروج عليها.
- أن يلتزم بقرار الأغلبية ويشارك فى تنفيذه، ويحترم رأى الأقلية ويمكنها من التعبير عنه.
- أن يواظب على حضور الاجتماعات ودفع الاشتراك المالى المقرر.

مادة ٩) حقوق العضو العامل بالحزب هى:

- أن يشارك فى نشاط الوحدة الأساسية المنتمى إليها وفى النشاط العام للحزب.
- أن يشترك بحرية كاملة فى المناقشات التى تتم داخل الحزب.
- من حق العضو أن يدعو لرأيه المخالف لرأى الأغلبية وأن يسعى للترويج لرأيه منفردًا أو مع أخرين يشاركونه نفس الرأى وله فى ذلك أن يتصل بمؤسسات الحزب المختلفة وأن ينشر رأيه فى صحف الحزب أو فى نشرة غير دورية أو بأى وسيلة نشر داخل الحزب ويلتزم الحزب فى هذه الحالة بتوفير الإمكانيات المتاحة لتحقيق هذا الغرض.

- أن يشارك فى التصويت والترشيح فى المستويات المختلفة وفقًا للقواعد المنظمة لذلك.

مادة ١٠) تسقط العضوية فى الحالات التالية:

- الاستقالة، ولا يشترط صدور قرار بقبولها.
- فقدان العضو لشرط من شروط العضوية.
- إذا تعامل بأى شكل من أشكال التعامل مع العدو الصهيونى أو شارك فى التطبيع بأى صورة.
- التأخر فى سداد الاشتراك لمدة ستة أشهر على أن يتم التنبيه قبل إسقاط العضوية بشهر على الأقل.
- الفصل نتيجة مخالفة البرنامج أو اللائحة ويتم ذلك وفق لائحة النظام ، ويكون قرار الفصل ملزمًا حال صدوره من لجنة الانضباط العليا.

مادة ١١) وفاة العضو لاتسقط عضويته وإنما تنقله إلى جدول «عضوية التكريم».

مادة ١٢) يجوز بتوصية من لجنة التنسيق بالوحدة الأساسية أو لجنة التنسيق المركزية إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين سقطت عضويتهم فى الحالات المبينة فى المادة السابقة وذلك بقرار من لجنة الانضباط المركزية.



الباب الثالث: الهيكل التنظيمى للحزب

مادة ١٣) يتكون الهيكل التنظيمى للحزب من مستويين:

- الوحدة الأساسية وتنشأ فى المراكز والاقسام والبنادر، وتنتخب لجنة تنسيق الوحدة الأساسية.
- المؤتمر العام وينتخب لجنة التنسيق المركزى.

مادة ١٤) تتكون جميع مستويات الحزب بالانتخابات من بين اعضاء الحزب العاملين والمسددين للاشتراك حتى وقت إجراء الانتخابات ويشترط أن تكون نسبة الثلث على الأقل من المستويات المنتخبة من الشباب أقل من ٣٥ سنة.

مادة ١٥) مدة كل دورة انتخابية ثلاث سنوات ويعاد انتخاب كل المستويات قبل نهاية المدة بأربعة أشهر وفق جدول زمنى ولائحة إجراءات تضعها لجنة التنسيق المركزية قبل الانتخابات بشهرين على الأقل.

مادة ١٦) لا يجوز لمن يشغل موقع المنسق العام للحزب أو منسق الوحدات الأساسية أو المنسقين فى اللجان النوعية فى المستوى المركزى أو الوحدات الأساسية أن يعيد ترشيح نفسه لشغل نفس الموقع أكثر من دورة تنظيمية واحدة (ثلاث سنوات). ويجوز له ذلك بعد ترك موقعه مدة لا تقل عن دورة تنظيمية واحدة (ثلاث سنوات).

الفصل الأول: المستوى القاعدى

مادة ١٧) الوحدة الأساسية:

● هى قاعدة البناء التنظيمى وكل عضو يجب أن يكون مسجلاً فى وحدة أساسية.

مادة ١٨) تنشأ الوحدة الأساسية على أساس جغرافى على مستوى كل مركز أو قسم أو بندر.

● مؤتمر الوحدة ويتكون من مجموع الأعضاء العاملين بحد أدنى ٢٥ عضوًا.

● لجنة التنسيق وتنتخب بنسبة ٣٠٪ من مؤتمر الوحدة وبحد أقصى ١٥ عضوًا بما فيهم منسق الوحدة.

مادة ٢٠) مؤتمر الوحدة:

● يعتبر أكبر سلطة لحزب حركة الكرامة على مستوى الوحدة ويضع المؤتمر الخطط المناسبة لحركة الوحدة.

● ويعقد المؤتمر جلسته الافتتاحية برئاسة عضوين أحدهما أكبر الأعضاء سنًا والآخر أصغر الأعضاء سنًا.

● ينتخب المؤتمر فى بداية أعماله منسق عام الوحدة.

● ينتخب المؤتمر فى نهاية أعماله لجنة التنسيق وفقًا للمادة ١٩.

● ينعقد المؤتمر مرة كل سنة لدراسة جدول أعمال تضعه لجنة التنسيق ويجوز دعوة المؤتمر لدورة غير عادية بناء على طلب لجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر.

● إذا لم يتوفر لمؤتمر الوحدة الأساسية الحد الأدنى للعضوية تعتبر وحدة تحت التأسيس بشرط أن لا يقل عدد عضويتها عن خمسة أعضاء.

مادة ٢١) لجنة التنسيق:

هى قيادة العمل اليومى على مستوى الوحدة وتتولى الإدارة اليومية وتنفذ قرارات مؤتمر الوحدة وتوجيهات المستوى الأعلى وترسل تقارير فصلية (كل أربعة أشهر) للمستوى الأعلى.

١ ـ تدعو إلى برنامج الحزب وسياساته والالتحام بالجماهير وتبنى مشكلة ومحاولة حلها وتنمية الوعى السياسى لديها ورفع مستوى أعضاء الحركة الثقافى والسياسى والتنظيمى وكسب عضوية جديدة.

٢ ـ لجنة التنسيق مع المؤتمر العام للوحدة لها استقلال تام فى وضع خططها ومتابعتها وتقييم الأعضاء.

٣ ـ لجنة التنسيق هى الجهة التى تقبل العضوية الجديدة وترفضها.

٤ ـ للجنة التنسيق تشكيل مجموعات خدمة عامة فى المجالات المختلفة (محو أمية ـ تقوية ـ تشجير...إلخ).

٥ ـ تختار لجنة التنسيق مـن بينها عددًا من المنسقين للمهام التى تتقررها حسب احتياج الجماهير والحركة فى الموقع على أن يكون مـن بينهم منسق للخـدمة العامـة ومنسق للتشفيف ومنسق للتنظيم.

٦ ـ تختـار لجنة تنسيق الـوحدة الأسـاسية أحد أعضـائها ليمثلها فى لجنـة المتابعـة على مستوى المحـافظة تكـون مهمتهـا التنسيق والمتـابعـة ونقل الخبرات وأداء بعـض المهـام التنظيمية دون المســاس بصـلاحيات المستـوى القـاعدى ولا تعتبر لجنـة متـابعـة المحافظـة مستـوى تنظيمى.

الفصل الثانى: المستوى المركزى

مادة ٢٢) المستوى المركزى لحزب حركة الكرامة يتكون من:

- المؤتمر العام.
- لجنة التنسيق المركزية.

مادة ٢٣) المؤتمر العام:

- أعلى سلطة لحزب حركة الكرامة.
- يضع الإطـار العام لخطة الحزب ويرســم سياساته وينـاقش التقارير التى تقرها لجنة التنسيق المركزية ويصدر القرارات

بشأنها. ويقر برنامج الحزب ولائحته. وينتخب المنسق العام ويسحب الثقة منه.

مادة ٢٤) يتشكل المؤتمر العام من:

١ ـ ممثلى مؤتمرات الوحدات الأساسية بواقع عضوين عن كل وحدة، ينتخبهم مؤتمر الوحدة على ألا يكون من بينهم منسق الوحدة.

٢ ـ نسبة ١٠٪ من مجموع المؤتمر تقترحه لجنة التنسيق المركزية السابقة على المؤتمر ويراعى فى اختيارهم أن يكونوا من شاغلى المواقع الجماهيرية ومن ذوى الكفاءة السياسية والخبرة التنظيمية.

٣ ـ ينتخب المؤتمر فى أول جلسة لدورة انعقاده هيئة رئاسة من سبعة أعضاء على الأكثر برئاسة أكبر الأعضاء سنًا وليس لأعضائها الحق فى ترشيح أنفسهم لأى مستوى.

٤ ـ ينتخب المؤتمر فى بداية أعماله منسق عام الحزب وفى نهاية أعماله لجنة التنسيق المركزية.

٥ ـ يجتمع المؤتمر مرة كل سنة فى دورة عادية سياسية. وكل ثلاث سنوات فى دورة تنظيمية. وفى دورات غير عادية بناء على دعوة من لجنة التنسيق المركزية أو ثلث أعضاء المؤتمر.

مادة ٢٥) المنسق العام:

١ ـ منسق عام الحزب هو الممثل القانونى للحزب لدى الغير والناطق الرسمى بلسان الحزب.

٢ ـ يرأس الاجتماعات الحزبية التى يحضرها.

مادة ٢٦) لجنة التنسيق المركزية:

١ ـ هى القيادة اليومية للحركة.

٢ ـ تتشكل بالانتخاب من أعضاء المؤتمر بنسبة ١٠٪ من أعضاء المؤتمر وبحد أقصى ٣٣ عضو. بالاضافة إلى سبعة أعضاء احتياطيين يحق لهم حضور الاجتماعات دون التصويت.

٣ ـ تنتخب لجنة التنسيق من بين أعضائها ثلاثة منسقين عامين مساعدين هم: المنسق العام المساعد للخدمة العامة/ المنسق العام المساعد للشئون السياسية/ المنسق العام المساعد للشئون الحزبية. وعددًا من المنسقين المركزيين للمهام النوعية التى تراها لجنة التنسيق ضرورية لإنجاز خطة الحزب على أن يكون من بينها: منسق المنظمات الجماهيرية/ منسق الشئون المالية/ منسق العمل الجبهوى/ منسق التنظيم المركزى/ منسق التثقيف المركزى.

٤ ـ المنسق العام والمنسقون المساعدون الثلاث والمنسقون المركزيون للجان النوعية يشكلون معًا إدارة يومية للعمل

الحزبى تجتمع مرة كل أسبوع وفى حالة غياب المنسق العام يدير اجتماعاتها المنسق العام المساعد للخدمة العامة.

٥ ـ تجتمع لجنة التنسيق المركزية مرة كل شهر.

مادة ٢٧) تختص لجنة التنسيق المركزية:

١ ـ تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحزب.

٢ ـ تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية للحزب والأعضاء غير المنتخبين فى مجالس إدارتها.

٣ ـ إصدار قرارات تشكيل المنظمات الجماهيرية المساعدة وحكومة الظل وبرلمان الشعب.



الباب الرابع: التنظيمات الجماهيرية المساعدة

مادة ٢٨) ينشىء حزب حركة الكرامة تنظيمات جماهيرية مساعدة تتفق مع المبادئ العامة للحزب ولها استقلال تام فى حركتها ولا يشترط فى عضويتها أن تكون مقصورة على عضوية الحزب. وتعمل فى قطاعات اجتماعية محددة بعينها (الفلاحين - المرأة - النقابات - المهنية - النقابات العمالية - الطفل - الحرفيين...) أو تتولى مهمة العمل الجماهيرى فى قضية محددة بعينها (مقاومة التطبيع - تطوير التعليم - محو الأمية - تنمية الإنتاجية الزراعية - تشجيع الابتكار والبحث العلمى..). وتضع كل منظمة جماهيرية مساعدة للحزب لائحتها الداخلية ويجوز لمن يمثلها أن يحضر اجتماع لجنة التنسيق المركزية لحزب حركة الكرامة ما لم يكن عضوًا بها دون أن يكون له حق التصويت.



الباب الخامس: حكومة الظل

مادة ٢٩) يشكل حزب حركة الكرامة حكومة الظل تتكون من مجموعة من الكفاءات والشخصيات العامة من الحزب ومن خارجه.

١ ـ يصدر قرارًا بتشكيل حكومة الظل وتعديلها وإقالتها من لجنة التنسيق المركزية.

٢ ـ تلتزم حكومة الظل بتقديم برنامج لعملها مرة كل عام يناقش أمام برلمان الشعب الخاص بحزب حركة الكرامة.

٣ ـ من خلال الحزب تحاول حكومة الظل تقديم نماذج عملية لحل مشكلات المجتمع يطبقها الحزب من خلال مؤسساته المختلفة.

٤ ـ تلتزم صحافة الحزب بنشر برنامج الحكومة السنوى.



الباب السادس: برلمان الشعب

مادة ٣٠) يشكل حزب حركة الكرامة برلمان الشعب من أعضاء مجلس الشعب من الحزب ومن أعضاء مجلس الشعب من خارج الحزب الذين يرغبون فى الانضمام للبرلمان ومن مرشحى انتخابات مجلس الشعب الذين لم يوفقا فى الانتخابات من داخل الحزب وخارجه والذين حققوا نتائج واضحة من التأييد الشعبى خاصة ضحايا تزوير الانتخابات. ويهتم برلمان الشعب بدراسة البيان السنوى لحكومة الظل ودراسة مشروعات قوانين ودراسة مشاكل الجماهير بدوائرهم ومحاولة حلها. وبرلمان الشعب يصدر قرارًا بتشكيله من لجنة التنسيق المركزية ولا يجوز حله إلا بقرار من مؤتمر عام حزب حركة الكرامة وللبرلمان استقلال كامل فى حركته ويقدم تقريرًا سنويًا للمؤتمر عن نتائج أعماله وهو المعنى بعمل لائحته الداخلية ونظام عمله ومكان انعقاد جلساته. ومدة المجلس خمس سنوات.



الباب السابع: قواعد وإجراءات تكميلية

مادة ٣١) لا تكون مؤتمرات الحزب ولجان التنسيق على كافة المستويات صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وتصدر القرارات فى هذه المستويات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

مادة ٣٢) يجوز للمنسق العام أو لثلث أعضاء لجنة التنسيق الدعوة لاجتماع غير دورى لدراسة موضوعات طارئة ولا تكون هذه الاجتماعات صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضاء المستوى.

مادة ٣٣) يجوز للجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر دعوة المؤتمر لاجتماع غير دورى لدراسة موضوعات طارئة لاتمس الهيكل ويكون الاجتماع صحيحًا إذا حضر أكثر من نصف عدد أعضاء المستوى.

مادة ٣٤) يجوز للجنة التنسيق أو ثلث أعضاء المؤتمر دعوة المؤتمر لاجتماع غير دورى لدراسة موضوعات تمس الهيكل وسحب الثقة ويكون الاجتماع صحيحًا بحضور ثلثى أعضاء الموتمر القرارات صحيحة بموافقة ثلثى عدد الحاضرين.

مادة ٣٥) كافة الاجتماعات التنظيمية لا تكون صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء فإذا تعذر ذلك يؤجل الاجتماع لمدة

ساعتين ويكون الانعقاد صحيحًا بحضور ٢٥٪ من الأعضاء ويكون القرار صحيحًا بأغلبية الحاضرين، ولا يصح انعقاد أى مستوى بأقل من ٢٥٪ من عدد أعضائه.

مادة ٣٦) إذا لم تجتمع لجنة التنسيق ثلاث اجتماعات متتالية، يدعى مؤتمر المستوى للانعقاد لمناقشة أسباب عدم الاجتماع ويتخذ المؤتمر القرارات المناسبة لذلك. وإذا تخلف عضو مستوى عن حضور مستواه ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول تسقط عنه عضوية المستوى.

مادة ٣٧) فى حالة خلو موقع تتخذ الإجراءات التالية:

١ ـ فى مستوى الوحدة، فى حالة خلو موقع المنسق ينتخب منسق جديد من مؤتمر الوحدة ويتولى منسق الخدمة العامة مهامه لحين إتمام ذلك.

٢ ـ فى المستوى المركزى:

- فى حالة خلو موقع المنسق العام يدعى المؤتمر فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لانتخاب منسق عام جديد ويقوم المنسق العام المساعد للخدمة العامة بمهامه.

- فى حالة خلو موقع منسق عام مساعد يتم انتخاب البديل من لجنة التنسيق المركزية.



★★★

الباب الثامن: فى الشئون المالية

مادة ٣٨) تبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهى بنهاية ديسمبر من كل عام.

مادة ٣٩) تتكون موارد الحزب من رسوم الانضمام واشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وحصيلة عائد استثمار أموال الحزب.

مادة ٤٠) يحدد المؤتمر العام قيمة الاشتراك ورسم العضوية ويجوز تحصيله شهريًا أو سنويًا.

مادة ٤١) لجنة تنسيق الوحدة تحتفظ بنسبة ٧٠٪ من حصيلة الاشتراكات ورسوم العضوية والتبرعات من أعضائها لتمويل نشاطها والـ ٣٠٪ الباقية للمستوى المركزى. ويقدم منسق الشئون المالية تقريرًا ربع سنوى عن الشئون المالية للجنة التنسيق.

مادة ٤٢) يجوز للحزب تلقى التبرعات والهبات من أصدقاء الحزب غير الأعضاء به على النحو الذى نظمه القانون ويكون قبول هذه التبرعات بموافقة لجنة التنسيق المركزية.

مادة ٤٣) لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه.

مادة ٤٤) يودع الحزب أمواله فى أحد المصارف المصرية.

مادة ٤٥) تختار لجنة التنسيق المركزية مراقب حسابات لإمساك دفاتر حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وتتم المراجعة الحسابية مرتين سنويًا على الأقل.

مادة ٤٦) يعرض الحساب الختامى على المؤتمر (الوحدة / العام) لإقراره سنويًا وينشر ملخص واف له فى صحافة الحزب.

مادة ٤٧) تراعى أحكام قانون الأحزاب بشأن الجوانب المالية كما تراعى كافة قوانين الدولة المنظمة للأمور المالية بالنسبة للأحزاب.

مادة ٤٨) كل من يرشح نفسه لموقع المنسق العام أو عضوية لجنة التنسيق المركزية يلتزم بتقديم إقرار ذمة مالية ضمن أوراق ترشيحه وإلا رفض طالب الترشيح.



الباب التاسع: قواعد الانضباط الحزبى

مادة ٤٩) الانضباط التنظيمى واحترام اللائحة والحفاظ على شروط العضوية وممارسة حقوقها وواجباتها يخضع لقواعد وإجراءات الأنضباط التى تفصلها لائحة الانضباط الحزبى الداخلى التى يصدرها المؤتمر العام.

مادة ٥٠) سلطة تطبيق الجزاء على اعضاء الحزب بيد لجنة الانضباط الحزبى وحدها ووفقًا لنصوص لائحة الانضباط.

مادة ٥١) تتشكل لجنة الانضباط الحزبى المركزية من سبعة أعضاء ينتخبهم المؤتمر العام ويشترط فيهم عدم تولى أى مهمة تنظيمية أخرى ولا يسرى عليهم شرط السن المنصوص عليه فى اللائحة، ويقدم اقتراح بأسمائهم إلى المؤتمر العام من المنسق العام للحزب. ويشكل الأعضاء السبعة دائرتين من بينهم تكون أحدهما استئنافية، ويضعون قواعد عملهم الداخلى.

مادة ٥٢) وتتشكل لجنة الانضباط فى المستوى القاعدى من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مؤتمر الوحدة الأساسية ولا ينطبق عليهم شرط السن.

مادة ٥٣) تختص لجنة الانضباط فى المستوى القاعدى بالنظر فى المخالفات المنسوبة لأعضاء المستوى ولها أن تطبق عليها الجزاءات المنصوص عليها فى لائحة الانضباط عدا التجميد والفصل.

مادة ٥٤) لجنة الانضبـاط المركزى يحق لها تطبيق كـافة العقـوبات. وللمتضرر أن يتظلم أمام الدائرة الاستئنافية.

مادة ٥٥) لا سلطة على لجنة الانضباط المركزى إلا لضميرها ونصوص الـلائحة. والمؤتمر العـام وحـده هو صـاحـب سلطة محاسبـة أعضائها أو نقض قراراتها.



الباب العاشر: أحكام انتقالية

مادة ٥٦) تكتسب عضوية الحزب العضوية العاملة دون المرور بالعضوية المنتسبة حتى انعقاد المؤتمر الأول للحزب.

مادة ٥٧) مجموع المؤسسين للحزب يشكلون المؤتمر التأسيسى الأول وينتخب من بين أعضائه منسق عام ولجنة تنسيق مركزية تنتهى مهمتها مع انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب ويقرر المؤتمر التأسيسى موعد اجراء انتخابات الحزب وبرنامج زمنى للانتخابات فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر من الموافقة على إنشاء الحزب.



قائمة المؤسسين

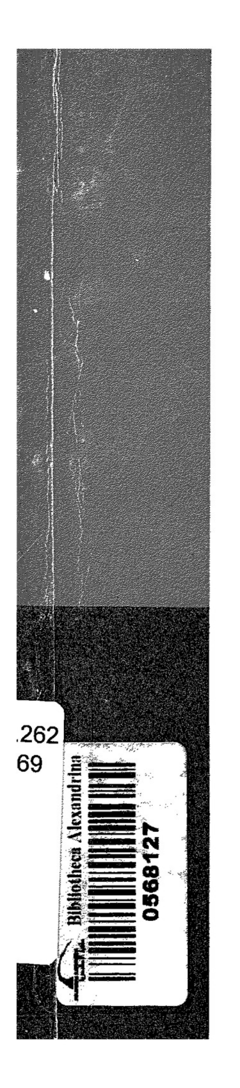
م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
١	ابراهيم السعيد محمد ابراهيم صالح	محاسب	الدقهلية	فئات
٢	ابراهيم عبدالعزيز ابراهيم	ترزى	القليوبية	عمال
٣	ابراهيم عبد القادر ابراهيم	موظف	القاهرة	فئات
٤	إبراهيم عطية الحنفى احمد	موظف	كفر الشيخ	عمال
٥	أحمد ابراهيم أحمد خليل	محام	كفر الشيخ	فئات
٦	أحمد طاهر عبد الخالق	محام	الدقهلية	فئات
٧	أحمد عبدالسلام عبدالرحمن	ملاحظ	القاهرة	عمال
٨	أحمد علشوى أحمد بدر	محاسب	الدقهلية	فئات
٩	أحمدمحمد أحمد الغزاوى	مدير إدارة	القاهرة	فئات
١٠	أحمد محمد جاد جمعة	مفتش تموين	الدقهلية	فئات
١١	أسامة محمود عبدالرحمن أحمد	دبلوم تجارة	سوهاج	عمال
١٢	إسلام فوزى أحمد	طالب	القليوبية	عمال
١٣	أشرف محمد محمود عزيز	محاسب	مرسى مطروح	فئات
١٤	اكرام عبدالرحيم السيد محمد عوض	محامية	الدقهلية	فئات
١٥	السيد أحمد السيد العشرى	عامل زراعى	الدقهلية	فلاح
١٦	السيد أحمد الطوخى على	محام	القليوبية	فئات
١٧	السيد أنور محمد الحكش	عامل	الدقهلية	عمال
١٨	السيد عبدالحسن محمد السيد	محام	سيناء الجنوبيه	فئات
١٩	السيد عبده المكاوى محمد زاهر	طبيب	الدقهلية	فئات
٢٠	آمنة زكى عبدالرازق قنديل	محاسبة	الجيزة	فئات
٢١	أميرة أحمد عبدالغنى بدر	موظفة	الدقهلية	فئات
٢٢	أمين سليمان إسكندر	باحث	القاهرة	فئات
٢٣	انتصار شوقى أحمد حسان يوسف	طالبة	القاهرة	عمال
٢٤	إيمان حامد محمد إبراهيم	إدارية	القاهرة	عمال
٢٥	أيمن أنيس سامى	أخصائى اجتماعى	القليوبية	فئات
٢٦	أيمن محمد زكريا مصطفى عامر	مدرس	القليوبية	فئات
٢٧	جابر عبده مصطفى أحمد	ملاحظ ميكانيكى	الاسكندرية	عمال
٢٨	جلال محمد كمال الدين حسين	مدرس	سوهاج	عمال
٢٩	حاتم البدوى حامد	مهندس	الشرقية	فئات
٣٠	حسن السعيد بدوى حمار	فنى	الغربية	عمال
٣١	حسن عبدالجليل صبح	سائق	دمياط	عمال
٣٢	حسين عبدالحق حسين قرشم	طالب	القليوبية	عمال

م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
٣٣	حسين عثمان حسين شطا	معاش	الجيزة	عمال
٣٤	حسين على محمد على	دبلوم تجارة	الجيزة	عمال
٣٥	حسين محمد محمود السيد معلوم	باحث	القاهرة	فئات
٣٦	حمدى عبدالسلام حمزة السلاموني	محام	الدقهلية	فئات
٣٧	حمدى عبدالعليم السيد هيكل	إدارى	القليوبية	فئات
٣٨	حمدين عبدالعاطى صباحى	صحفى	كفر الشيخ	فئات
٣٩	حنان كمال على محمد	بكالوريوس إعلام	القاهرة	فئات
٤٠	حنفى محمود أحمد عبدالعال	موظف	الجيزة	عمال
٤١	خالد يوسف حلمى محمد يوسف	مخرج سينمائى	القليوبية	فئات
٤٢	خليل إبراهيم محمد محمد عمر	أعمال حرة	الجيزة	فئات
٤٣	رباب يحيى عبدالمحسن البنا	محامية	القاهرة	فئات
٤٤	ربيع عبدالفتاح محمود غنيم	مهندس	الاسكندرية	فئات
٤٥	رجب عبدالغنى .عبدالرحيم	فلاح	الجيزة	فلاح
٤٦	رضا السيد جاد السيد	محام	الدقهلية	فئات
٤٧	رضا عبدالعزيز بدوى الزهيرى	طبيب	دمياط	فئات
٤٨	رقية عبدالعال على إبراهيم	طبيبة أسنان	مرسى مطروح	فئات
٤٩	رمضان سلامة السيد سرحان	موظف	دمياط	عمال
٥٠	رمضان طه فرج على	فلاح	الجيزة	فلاح
٥١	رمضان محمد عبدالعليم	مقاول	قنا	فئات
٥٢	زينب حسن أحمد محمد على مخلوف	ليسانس آداب	الجيزة	فئات
٥٣	سامح محمد لطفى الريدى	طالب	المنيا	عمال
٥٤	سامى سيد حسن	مدير شركة	القاهرة	فئات
٥٥	سامى عبدالمنعم حامد	كيميائى	االشرقية	فئات
٥٦	سامى عبدالتواب شرف عثمان	مراجع حسابات	كفر الشيخ	فئات
٥٧	سامى عبدالوهاب محمود مصطفى	مدرس	القليوبية	فئات
٥٨	سحر رمضان على	محامية	سوهاج	فئات
٥٩	سعد عبود عبدالواحد قطب	محام	بنى سويف	فئات
٦٠	سعيد محمد أحمد فرج	فنى	الاسكندرية	عمال
٦١	سعيد ناجى إمام	عامل إنتاج	الجيزة	عمال
٦٢	سلامة سلامة السيد سرحان	بكالوريوس تجارة	دمياط	فئات
٦٣	سلمى حمدين عبدالعاطى صباحى	طالبة	الجيزة	عمال
٦٤	سهام على محمد السيد أحمد	طالبة	القاهرة	عمال

م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
٦٥	سيد محمد فتحي محمد	إدارى	اسماعيلية	عمال
٦٦	شريف زيفر هلال عبدالله	محام	القاهرة	فئات
٦٧	صابر أبوبكر السيد أحمد بهوت	مدرس	كفر الشيخ	فئات
٦٨	صبحي السعيد عبدالحميد الفخرانى	أخصائى اجتاعى	البحيرة	فئات
٦٩	صبحي الصباحي يوسف النادى	فنى ميكانيكى	الدقهلية	عمال
٧٠	صلاح محمد موسى الحكش	عامل	الدقهلية	عمال
٧١	طارق سعيد زكى على	طالب	البحيرة	عمال
٧٢	طارق صفوت محمد الصادق	فنى	الشرقية	عمال
٧٣	طارق محمد جاد	دبلوم تجارة	الدقهلية	عمال
٧٤	طارق محمد عزت النبراوى	مهندس	القاهرة	فئات
٧٥	عادل بكرى السيد	محاسب	بورسعيد	فئات
٧٦	عادل عبدالعزيز محمد عبدالرحمن	محاسب	القاهرة	فئات
٧٧	عادل محمود محمد إبراهيم	محاسب	الإسكندرية	فئات
٧٨	عاطف جعفر عبدالمتعال	محام	الدقهلية	فئات
٧٩	عبدالجليل قطب عبدالجليل مرسى	مهندس زراعى	كفر الشيخ	فئات
٨٠	عبدالرحمن حسين الجوهرى	محام	الإسكندرية	فئات
٨١	عبدالعزيز محمد الحسينى	مهندس	الجيزة	فئات
٨٢	عبداللطيف محمود عبداللطيف عامر	ليسانس آداب	الدقهلية	فئات
٨٣	عبدالقادر محمود عبدالوهاب الزفتاوى	طباخ	كفر الشيخ	عمال
٨٤	عبدالله ياسين أبوزيد طه	مهندس زراعى	مرسى مطروح	فئات
٨٥	عبدالمجيد محمد راشد	محام	الدقهلية	فئات
٨٦	عبدالنبى إبراهيم حامد سعودى	أمين مخازن	الجيزة	عمال
٨٧	عدلى تناغو متى	مهندس – معاش	القاهرة	فئات
٨٨	عشرى الضبعوى محمد	محاسب	مرسى مطروح	فئات
٨٩	عصام عبدالعزيز الاسلامبولى	محام	القاهرة	فئات
٩٠	على أمين حافظ أبوكريم	رئيس حسابات	مرسى مطروح	فئات
٩١	على مجاهد محمد	طبيب	الدقهلية	فئات
٩٢	عماد السيد أحمد فرج هندى	محاسب	الشرقية	فئات
٩٣	عمرو أحمد عبدالغنى بدر	طبيب	الدقهلية	فئات
٩٤	عوض عبدالجليل عوض الشنشاوى	مهندس ميكانيكى	كفر الشيخ	فئات
٩٥	عيد محمد منصور أبو العلا	محاسب	مرسى مطروح	فئات
٩٦	غطاس فواز ملك عبد الله	موظف	الإسكندرية	عمال

م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
٩٧	فؤاد أحمد إبراهيم تعليب	محام	الدقهلية	فئات
٩٨	فؤاد شاكر حنا عوض	خبير تأمين	القاهرة	فئات
٩٩	فؤاد عمر مصطفى شرف	موظف	كفر الشيخ	عمال
١٠٠	فايز محمود الكرتية	محام	القاهرة	عمال
١٠١	فايزة هنداوى عبدالحافظ	موظفة	البحيرة	فئات
١٠٢	كامل فوزى البساتيلى	فنى	الجيزة	عمال
١٠٣	كمال محمد رفاعى أبوعيطة	مأمور ضرائب	الجيزة	فئات
١٠٤	كمال عبدالمجيد زايد	رجل أعمال	الدقهلية	فئات
١٠٥	كوثر عبدالسميع عيد الخولى	دراسات عليا	الجيزة	فئات
١٠٦	لمياء كمال حسين عبداللطيف	بكالوريوس تجارة	القاهرة	فئات
١٠٧	متولى عوض إبراهيم إبراهيم	معاش	الدقهلية	عمال
١٠٨	مجدى إبراهيم عزت الشافعى	مهندس زراعى	القاهرة	فئات
١٠٩	مجدى إبراهيم عيسى السايس	محام	البحيرة	فئات
١١٠	مجدى محمد مرسى زعبل	أستاذ مساعد	الشرقية	فئات
١١١	محمد إبراهيم حسن	فلاح	الجيزة	فلاح
١١٢	محمد أحمد إبراهيم البسيونى	طبيب	البحيرة	فئات
١١٣	محمد السيد حامد شومان	دبلوم صنايع	مرسى مطروح	عمال
١١٤	محمد أمين محمد جابر	مدير مكتبات	أسيوط	فئات
١١٥	محمد بدر الدين أحمد بدر	صحفى	القاهرة	فئات
١١٦	محمد توفيق حسن سليمان	فنى	الدقهلية	عمال
١١٧	محمد حامد على عباس	صيدلى	الإسكندرية	فئات
١١٨	محمد حسن عبد الحافظ محمد	ليسانس آداب	أسيوط	فئات
١١٩	محمد خليل محمد غيطاس	محاسب	القليوبية	فئات
١٢٠	محمد سامى أحمد سامى	مهندس	القاهرة	فئات
١٢١	محمد سامي السيد محمد عبادة	رجل أعمال	الاسكندرية	فئات
١٢٢	محمد صبرة عبدالمقصود مصطفى	مهندس ميكانيكى	الشرقية	فئات
١٢٣	محمد طه الغمرى العطار	محام	الدقهلية	فئات
١٢٤	محمد عبدالستار عبدالجواد بيومى	طالب	الجيزة	عمال
١٢٥	محمد عبدالكريم عثمان همام	طبيب	مرسى مطروح	فئات
١٢٦	محمد عبدالرحمن أحمد	محام	سوهاج	فئات
١٢٧	محمد عبداللطيف السيد محمد صبح	مهندس زراعى	الدقهلية	فئات
١٢٨	محمد عبدالهادى عبدالرحمن	مساعد معمل	سوهاج	عمال

م	المؤسس	المهنة	المحافظة	الصفة
١٢٩	محمد عوض طه السيد	طبيب	الدقهلية	فئات
١٣٠	محمد فريد حسنين حسن	رجل أعمال-صانع	الجيزة	فئات
١٣١	محمد محمد بيومى	محاسب	القليوبية	عمال
١٣٢	محمد محمد زكى على	ليسانس دار علوم	كفر الشيخ	فئات
١٣٣	محمد محمد على الطليمى	محاسب	مرسى مطروح	فئات
١٣٤	محمد مرسى سرور	قياس	السويس	فئات
١٣٥	محمد منيب إبراهيم جنيدى	محام	الجيزة	فئات
١٣٦	محمد مسعد عبدالعزيز جعوان	كاتب حسابات	كفر الشيخ	عمال
١٣٧	محمود مجدى محمد فزيد المعصراوى	رجل أعمال	الدقهلية	فئات
١٣٨	مسعد سليمان حسن	ليسانس آداب	شمال سيناء	فئات
١٣٩	مصطفى محمد أحمد بدر	صحفى	السويس	فئات
١٤٠	مصطفى محمد عبدالحميد أحمد	موظف	الإسكندرية	عمال
١٤١	مصطفى محمد على	إدارى	قنا	عمال
١٤٢	ملاك عبيد جيد جرجس	طبيب	مرسى مطروح	فئات
١٤٣	ممدوح حسن محمد على	مراقب أمن صناعى	سوهاج	عمال
١٤٤	ممدوح كامل على شعبان	مهندس زراعى	القاهرة	فئات
١٤٥	منصور محمد على شهاوى	سائق	كفر الشيخ	عمال
١٤٦	منير محمد مصطفى الفيشاوى	مدير شركة	القاهرة	فئات
١٤٧	ناجى محمد محمود حافظ	إدارى	القاهرة	فئات
١٤٨	نبوية على أحمد الصغير	محاسبة	الإسكندرية	فئات
١٤٩	نادية محمد الحسينى محمد سالم	بكالوريوس علوم سياسية	القاهرة	فئات
١٥٠	نازلى عبدالله محمد محجوب	ربة منزل	القاهرة	فئات
١٥١	ناصرمحمد عبده النادى	طبيب	القاهرة	فئات
١٥٢	نجا سعد الحنفى شرباش	مدرس	مرسى مطروح	فئات
١٥٣	نيفين أحمد سمير سيد	إدارية	القاهرة	عمال
١٥٤	هانى القس صبحى عياد	باحث	المنيا	عمال
١٥٥	هدى رشاد عبدالعزيز دسوقى	طالبة	القاهرة	عمال
١٥٦	هشام عبدالستار مرسى	موظف	القليوبية	عمال
١٥٧	هنداوى خليل محمد خليل	موظف	القاهرة	عمال
١٥٨	وائل عبدالخالق محمد طحيوه	موظف	الشرقية	فئات
١٥٩	وفاء عبدالسلام محمد المصرى	محامية	الجيزة	فئات
١٦٠	يوسف عبدالحميد يوسف متبل	فلاح	الدقهلية	فلاح



.262
69
Bibliotheca Alexandrina
0568127